IUG Journal of Islamic Studies
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-5201
P-ISSN: 2410-8715
IUGJIS
Vol 32, No 3, 2024, pp 153 -178

Received on (23-05-2023) Accepted on (27-08-2023)

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.32.3/2024/7

The reflections (*ta`aqqubāt*) of Ḥāfiz al-'Isma`īlī in his *Mustakhraj* on Saḥīḥ al-Bukhārī, criticism of the difference in the body text (*matn*) as a model: A comparative critical study through *Fatḥul Bārī*

ABADA ABDULRAHIEM A AL TAHHAN[*1], MAHMOUD RESHEDE[*2]
QATAR UNIVERSITY[*1], UNIVERSITY OF JORDON[*2]
[*]Corresponding Author: **tahhanubada@gmail.com**

Abstract:
The book of Ḥāfiz al-'isma`īlī that is known as (*Mustakhraj al-'Isma`īlī*) is one of the first books that was concerned with the *Ṣaḥīḥ* of Imam al-Bukhārī, and despite its importance, this book is still lost to this day. Al-'Isma`īlī criticized in his *mustakhraj* number of hadiths that were mentioned in al-Bukhārī's *ṣaḥīḥ* either through its *matn* (the body text) or *sanad* (the chain of narrators).
This study aims to collect the hadiths that al-'Isma`īlī criticized their *matn* in his *mustakhraj* through Ibn Ḥajar's book *Fatḥul Bārī*, and shed ample light on the places of criticism along with the comments of Ibn Ḥajar and other commentators of the *Ṣaḥīḥ*. All of these views have been discussed in light of hadith sciences and the views of the scholars of hadith.
The researcher collected nine hadiths that have been criticized by al-'Isma`īlī on *Ṣaḥīḥ* al-Bukhārī. The study concluded that al-Bukhārī's opinion was correct in seven hadiths, and despite the relevance of al-'Isma`īlī's opinion in his criticism of these hadiths, al-Bukhārī's view is at a high level of precision. Since those hadiths are based on probability, and no force in al-'Isma`īlī's criticism that can oppose al-Bukhārī's opinion. However, al-'Isma`īlī was accurate in his criticism of two hadiths, yet the study found that al-Bukhārī had preceded al-'Isma`īlī in that with subtle hints that were hidden from the latter.
Keywords: al-'Isma`īlī, al-Bukhārī, Ibn Ḥajar, *Ta`aqqub*, Fatḥul Bārī, *al-Ikhtilāf*.

تعقبات الإسماعيلي في مستخرجه على صحيح البخاري
الإعلال بالاختلاف في المتن أنموذجًا: دراسة نقدية مقارنة من خلال فتح الباري

عبادة عبد الرحيم أحمد الطحان[1]، د. محمود أحمد يعقوب رشيد[2]
جامعة قطر[1]، الجامعة الأردنية[2]

الملخص:
مستخرج الحافظ الإسماعيلي من أوائل الكتب التي عُنيت بصحيح الإمام البخاري، إلا أن كتابه على أهميته لا يزال مفقودًا حتى اليوم، وفيه جملة عظيمة من الفوائد، وقد انتقد فيه جملة من أحاديث الصحيح، إما في أسانيدها أو متونها أو غير ذلك.
وتهدف هذه الدراسة إلى جمع أحاديث صحيح البخاري التي أعلها الإسماعيلي في مستخرجه بالاختلاف في متونها من خلال فتح الباري، وعرض محل الانتقاد، مع إجابة ابن حجر وغيره من شُرّاح الصحيح، ومناقشة ذلك في ضوء علوم الحديث، وكلام أئمة النقد، وقد جمعت الدراسة تسعة أحاديث تعقبها الإسماعيلي على صحيح البخاري.
وتوصلت الدراسة إلى صواب رأي البخاري في سبعة أحاديث، ومع وجاهة رأي الإسماعيلي في تعقباته على تلك الأحاديث إلا أن صنيع البخاري له أدلته التي تقوي ما ذهب إليه، فهذه الأحاديث فيها نوع تفصيل، وهي قائمة على الاحتمال، وليس في انتقادات الإسماعيلي قوة يمكن أن يُعارض بها رأي البخاري، وأصاب الإسماعيلي في تعقبه على الصحيح في حديثين اثنين، ولكن البخاري قد سبقه إلى ذلك بإشارات لطيفة خفيت عليه.
كلمات مفتاحية: الإسماعيلي، البخاري، ابن حجر، فتح الباري، تعقبات، الاختلاف.

مقدمة:

الحمد لله ب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اتفقت كلمة العلماء والمحدثين على أن صحيح الإمام البخاري أعظم الكتب التي عُنيت بجمع حديث النبي ρ، وأتقنها وأجودها، ولذا أكب العلماء عليه استفادةً، وشرحًا، واستخراجًا، واختصارًا، واستدراكًا، وتعقبًا، ولا تزال الدراسات والبحوث إلى اليوم قائمة على صحيح الإمام البخاري، ولا يزال معينه لما ينضب بعد، ومن تلك الجهود جهود الحافظ الإسماعيلي في مستخرجه على صحيح البخاري، حيث انتقد متون عدة أحاديث في الصحيح بجملة من التعليلات، ومنها الاختلاف في متن الحديث، وهذه الدراسة لجمع الأحاديث المنتقدة عند الإسماعيلي بعلة الاختلاف في المتن، وأجوبة العلماء عنها، ودراستها في ضوء كلام العلماء وقواعد علم الحديث، والله الموفق والهادي.

مشكلة الدراسة:

ما الأحاديث التي تعقبها الإسماعيلي بالاختلاف في متونها في صحيح البخاري؟ وهل أصاب فيها أم لا؟

هل أجاب ابن حجر على جميع اعتراضات الإسماعيلي، أم اقتصر على بعضها؟

كيف أجاب النقاد وشّراح الحديث على تعقبات الحافظ الإسماعيلي؟

أهداف الدراسة:

1. جمْع ما ذكره الإسماعيلي في مستخرجه من التعقبات بالاختلاف في متون أحاديث صحيح البخاري.
2. إلقاء الضوء على جزء من منهج التعليل عند الإسماعيلي في الرواية ونقد الأخبار، مع كشف تعليلاته المتعلقة بالاختلاف في متون أحاديث صحيح البخاري.
3. بيان موضوعية علماء الحديث في تعاملهم مع حديث رسول الله ρ، وعدم ترددهم في مناقشة أي جهد علمي حتى وإن كان في أعلى المراتب.
4. إظهار الصنعة الحديثية عند البخاري مقارنة باعتراضات الإسماعيلي، وسد باب من أبواب انتقاد البخاري في صحيحه.

الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود بحثي على دراسة لها اهتمام بمستخرج الإسماعيلي إلا دراسات قليلة، ومنها:

1. (المستخرج على صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي بكر الإسماعيلي، دراسة وتحليل) د. محمد بن زين العابدين رستم، وهي مقال نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد السادس والثلاثون، الصفحات (139 – 228).

تناول فيها الباحث الكلام على المستخرجات وترجمة للإسماعيلي، وقدم دراسة مختصرة عن الكتاب بذكر نماذج من فوائده ومخالفاته للبخاري واعتراضاته عليه أحيانًا، والاعتراضات على الإسماعيلي نفسه من قبل بعض الشراح وتصويبهم صنيع البخاري في ذلك.

ولكنها دراسة اقتصرت على ذكر نماذج، ولم يقصد الباحث استيفاءها، ولا استيفاء الجواب عنها، ولم يدرسها في ضوء كلام النقاد، وهذا ما ستضيفه هذه الدراسة – إن شاء الله –.

2. (الانتقاض لما للإسماعيلي على صحيح البخاري من الاعتراض)، لعماد محمد عيسى، وهو كتاب يقع في 392 صفحة، نشرته دار اللؤلؤة، المنصورة، مصر.

اعتمد المؤلف على كتاب فتح الباري لابن حجر في استخراج المواضع التي اعترض فيها الإسماعيلي على صحيح البخاري، وذلك في الأسانيد، والمتون، والتراجم، وبلغت المواضع التي استخرجها 167 موضعًا، يبدأ في كل موضع بذكر الحديث، ثم اعتراض الإسماعيلي، ثم رد ابن حجر أو ما سماه بالانتقاض.

وغاية مؤلفه جمع اعتراضات الإسماعيلي في موضع واحد مع ردود ابن حجر عليها، دون بيان رأيه في تلك الاعتراضات، ودون مناقشة أجوبة ابن حجر أو الإضافة عليها، وهذا ما ستضيفه هذه الدراسة في المواضع محل البحث.

3. (الاستخراج وتطبيقاته عند المحدثين، المستخرجات على صحيح البخاري أنموذجًا) لسلمان كلش، وهي رسالة دكتوراه نوقشت في الجامعة الأردنية.

تناول الباحث في أحد أجزاء الرسالة مستخرج الحافظ الإسماعيلي، وهو عمل يغلب عليه الطابع الوصفي، ولم يتطرق فيه لتعقبات الإسماعيلي على صحيح البخاري.

4. (استفادة ابن حجر من المستخرجات في فتح الباري، مستخرج الإسماعيلي أنموذجا)، لسلمان كلش، و د. محمد عيد محمود الصاحب، وهو بحث نُشر بمجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 29، العدد 3، (2021م)، الصفحات (301 – 331).

تناول فيه الباحث التعريف بالإسماعيلي، والمستخرجات، وأهميتها، وكيفية استفادة ابن حجر منها في خدمة صحيح البخاري، إسنادا ومتنا، وهو بحث يظهر من عنوانه أنه لا عناية له بجمع تعقبات الإسماعيلي على صحيح البخاري، وإن ذكر بعضها الباحثان في سياقه.

منهج البحث: اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في جمع مادة البحث من فتح الباري، ومنهجي في دراسة تعقبات الإسماعيلي يشمل ما يلي:

1. إيراد حديث الجامع الصحيح الذي أورد الإسماعيلي الكلام عليه، بإسناده ومتنه غالبا، وقد أقتصر على جزء منه إذا لم يكن للدراسة تعلق بكامل الحديث خشية الإطالة.
2. إيراد كلام الإسماعيلي الذي ذكره ابن حجر وغيره، وتلخيص المقصود، مع عرْض موطن البحث فيه.
3. ذكر جواب الحافظ ابن حجر وغيره عن انتقاد الإسماعيلي.
4. دراسة ما سبق في ضوء كلام النقاد.

خطة البحث:

التمهيد، وفيه تعريف موجز بالحافظ الإسماعيلي ومنزلته العلمية.

المبحث الأول: المخالفة بالإبدال في الحديث

المبحث الثاني: المخالفة بالزيادة في الحديث

حدود الدراسة:

نظرًا لكثرة ما نقله شرح الصحيح عن الإمام الإسماعيلي فقد اختار الباحث جمع التعقبات التي أوردها الإسماعيلي على متون الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري من خلال فتح الباري، ونظرًا لكثرتها أيضًا فقد اقتصرت الدراسة على التعقبات المتعلقة بالاختلاف في متن الحديث.

تمهيد: تعريف موجز بالإمام الإسماعيلي ومنزلته العلمية

تعريف موجز بالإسماعيلي:

هو الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، والإسماعيلي نسبة إلى جده إسماعيل.

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين للهجرة، ونشأ في جرجان، وبدأ في طلب العلم مبكرا، وأخذ يدور على شيوخ بلده والواردين عليها، ثم رحل عن جرجان لاستكمال طلب العلم، فرحل إلى نَسَا [1]، وغيرها من مدن الشرق[2]، وبعدها طاف في نواحي العراق، فكثر شيوخه نظرًا لتلك الرحلة الواسعة، ولذا ألف معجمًا ذكرهم فيه، وأوصلهم إلى سبع وأربعمائة شيخ، وتوفي رحمه الله سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وهو ابن أربع وتسعين سنة [3].

منزلته العلمية، وعنايته بصحيح البخاري:

قال الحاكم النيسابوري عنه: "كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه"[4]، وقال الشيرازي: "جمع بين الفقه والحديث، ورياسة الدين والدنيا"[5]، وقال السمعاني: "إمام أهل جرجان، والمرجوع إليه في الحديث والفقه، رحل إلى العراق والحجاز، وصنف التصانيف، وهو أشهر من أن يذكر"[6]، وقال ابن الأثير: "الإمام... الفقيه، الشافعي، وكان عالما بالحديث، وغيره من العلوم"[7].

وهو من الأوائل الذين وجهوا جهودهم في دراسة جهد الإمام البخاري وخدمة صحيحه، فألف المستخرج على الصحيح، رغم علو كعبه في الحديث، وقدرته على الانفراد بجهد يخصه، إلا أنه آثر لزوم البخاري لعلمه بمنزلته في هذا العلم، قال ابن غلام الزهري[8]: "كان من الواجب على الشيخ أبي بكر الإسماعيلي أن يصنف لنفسه سننا، ويختار على حسب اجتهاده، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كتب، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان ينبغي أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل البخاري، فإنه كان أجل من أن يتبع غيره".

قلت: ألف الإسماعيلي كتبا غير المستخرج دون تقيد بأحد، ولكنه لسعة علمه بفضل الإمام البخاري في علوم الحديث، رواية ودراية، التزم كتابه في المستخرج، قال الذهبي: "من جلالة الإسماعيلي أن عرف قدر صحيح البخاري وتقيد به"[9]، ولا أدل على هذا العرفان من قول الإسماعيلي نفسه في الثناء على البخاري وصحيحه، حيث قال: "فإني نظرتُ في كتاب الجامع الذي ألَّفه أبو عبد اللَّه البخاري، فرأيته جامعًا كما سُمِّي لكثير من السُّنن الصحيحة، ودالا على جُمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يَكْمُلُ لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونَقْلَته، والعلم بالروايات وعللها، علمًا بالفقه واللغة، وتَمَكُّنًا منها كلها، وتبحرًا فيها، وكان – يرحمه اللَّه – الرجلَ الذي قَصَرَ زمانَهُ على ذلك، فَبَرَعَ وبلغ الغاية، فَحَازَ السَّبق، وجمع إلى ذلك حُسْن النية والقَصْد للخير، فَنَفَعَهُ اللَّه وَنَفَعَ به"، ثم ذكر جماعة ممن جمعوا الحديث الشريف، وقال: "غير أَنَّ أحدًا منهم لَمْ يَبْلُغْ من التشدد مَبْلغ أبي

---

[1] مدينة بخراسان، سميت بذلك لأن المسلمين لما وردوا خراسان قصدوها، فبلغ أهلها فهربوا، ولم يتخلف بها غير النساء، فلما أتاها المسلمون لم يروا بها رجلا، فقالوا: هؤلاء نساء، والنساء لا يقاتلن، فننسأ أمرها الآن إلى أن يعود رجالهن، فتركوها ومضوا، فسُموا بذلك نساء، والنسبة الصحيحة إليها نسائي وقيل نسوي أيضا. الحموي، معجم البلدان، (5/ 281 – 282).

[2] والمراد بمدن الشرق المناطق الواقعة في إيران حاليا، عند خروجه من جرجان قاصدًا بغداد، فقد دخل بسطام، والحدادة، وقومس، والري، وهمدان، وأسداباذ، والدَّيْنَوَر، وقد فصّل د. زياد منصور ذلك في ترجمته للإسماعيلي، وبيّن من لقيهم من شيوخه في تلك المدن.
انظر: المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، (1/ 110 – 115).

[3] السهمي، تاريخ جرجان، (69 – 70)، رقم (98).

[4] السمعاني، الأنساب، (1/ 240)، رقم (157)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (16/ 294).

[5] الشيرازي، طبقات الفقهاء، (124).
فأما اسم هذا البلد فهو أعجمي فيما أحسب، وقال أبو سعد :كان سبب تسميتها بهذا الاسم أن المسلمين لما وردوا خراسان قصدوها فبلغ أهلها فهربوا ولم يتخلف بها غير النساء فلما أتاها المسلمون لم يروا بها

[6] السمعاني، الأنساب، (1/ 239)، رقم (157).

[7] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، (7/ 386).

[8] هو الحسن بن علي بن الحسن بن عمرو، أبو محمد البصري القطان، ويعرف بابن غلام الزهري، وكانت وفاته قرابة ثمانين وثلاثمائة.
انظر: السهمي، تاريخ جرجان، (70)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (16/ 437).

[9] الذهبي، سير أعلام النبلاء، (16/ 294).

عبد اللَّه، وَلا تَسَبَّبَ إلى استنباط المعاني، واستخراج لطائف فقه الحديث، وتراجم الأبواب الدَّالة عَلَى ما لَهُ صلةٌ بالحديث المروي فيه، تَسَبُّبَهُ، ولله الفضلُ يختص به من يشاء"[1].

وبذلك ارتبط اسم الإسماعيلي بالمستخرج أكثر من بقية كتبه، وصار كتابه مرجعا في حل بعض الإشكالات في صحيح البخاري، ولزمه شراح الصحيح، ونهلوا من فوائد وفرائده.

وكتابه المستخرج قد وقف الحافظ ابن حجر على نسخة منه، ولهذا أكثر من النقل عنه سواء على سبيل الفائدة والزيادة أو التعقب والاعتراض وغير ذلك، ومن المواضع التي تؤكد ذلك قوله: "ثم رأيته – الحديث – في مستخرج الإسماعيلي من طريق..."[2]، وقال أيضا: "ثم راجعت مستخرج الإسماعيلي فظهر لي أن محمد بن المثنى"[3]، وقال "ولم أر الحديث في نسختي من مستخرج الإسماعيلي أصلا، فلا أدري سقط عليه أو سقط من النسخة"[4].

ونظرًا لأهمية المستخرج عُني شراح صحيح البخاري به أيما عناية، كالكرماني في شرحه "الكواكب الدراري"، والعيني في "عمدة القاري"، والقسطلاني في "إرشاد الساري"، وكان أكثرهم نقلا عنه وعزوًا إليه، الحافظ ابن حجر في فتح الباري، حيث أفاد منه في المقدمة فقط في أربعة وثلاثين ومائة موضع، منها أربعة ومائة موضع في وصل معلقات البخاري، وأما فتح الباري ففيه ألف وسبعمائة وأربعة وخمسون نصًا من المستخرج[5].

وقد جاءت هذه الدراسة لجمع تعقبات الإسماعيلي على صحيح البخاري المتعلقة بالاختلاف في متن الحديث، والمراد بالاختلاف أن يكون الحديث المروي في صحيح البخاري قد خُولف راويه في متنه ممن هو أولى منه عددًا أو ضبطًا، وسواء كانت المخالفة في صحيح البخاري نفسه أو خارج الصحيح، وبعد جمع المواضع تبين أنها تسعة أحاديث تنقسم إلى قسمين، قسم فيه مخالفة بإبدال كلمة أو جملة بأخرى، وقسم فيه مخالفة بزيادة كلمة أو جملة في الحديث وتغيير سياق الحديث، وسأدرس هذه المواضع في المبحثين الآتيين، والله الموفق[6].

المبحث الأول: المخالفة بالإبدال في الحديث

اعتنى الرواة بأداء الأحاديث النبوية كما سمعوها، وذلك عملًا بقول النبي ρ: "نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"[7]. فالأصل في الرواية أن تؤدى كما سُمعت، ومع هذا وجد تباين في ألفاظ الحديث الواحد، واختلاف في كلماته، وإبدال كلمة بأخرى، أو جملة بأخرى، وهذا الاختلاف إما أن يؤدي ذات المعنى، فيكون من قبيل الرواية بالمعنى، والتي تسامح فريق من العلماء فيها بشروط متعددة، ولم يقبلها فريق آخر من العلماء فأعلوا بعض الأحاديث بهذه العلة، وهي علة غير قادحة، وغايتها الوصول إلى اللفظ النبوي الأدق في الرواية والأصوب، وإما أن ينتج عن ذلك التباين اختلاف في المعنى، فيجتهد العلماء والنقاد في بيان الصواب من الخطأ، أو يصوبون الحديث بوجهيه أو بوجوهه باعتبار تعدد ألفاظه من مصدر، أو تعدد الواقعة.

---

[1] ابن حجر، هدي الساري، (11).

[2] ابن حجر، هدي الساري، (366).

[3] ابن حجر، فتح الباري، (8/ 484).

[4] ابن حجر، فتح الباري، (10/ 485).

[5] زياد محمد منصور، مقدمة المعجم في أسامي شيوخ الإسماعيلي، (169، 170).

[6] تعقب الإسماعيلي خمسة احاديث أخرى بعلة الاختلاف في المتن، ولكن التعقب فيها متوجه للبخاري نفسه، حيث جمع بين الشيوخ وذكر متنًا واحدًا مع اختلاف ألفاظهم، أو ذكر حديثًا ثم عقب بإسناد مختلف وأحاله على المتن السابق رغم تباين ألفاظهما، فليس في هذه الأحاديث تعقب على جزء من الرواية، أو حكم بضعفها أو وجود علة فيها، وإنما غايته بيان ألفاظ كل راو كما صدرت عنه، وقد استبعدتها من الدراسة خشية الإطالة.

[7] أحمد، المسند، (2/ 962)، رقم (4240)، وابن ماجه، السنن، أبواب السنة، باب من بلغ علمًا، (1/ 257)، رقم (232)، والترمذي، الجامع، أبواب العلم عن رسول الله ρ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، (4/ 394)، رقم (2657)، وابن حبان، الصحيح، كتاب العلم، ذكر دعاء المصطفى ρ لمن أدى من أمته حديثًا سمعه، (1/ 268)، رقم (66). وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

والمراد بالمخالفة بالإبدال: أن في الحديث كلمة أو جملة معلولة، وأن الصواب استبدالها بكلمة أو جملة أخرى حتى يستقيم الحديث، وقد أعل الإسماعيلي بهذه العلة خمسة أحاديث.

المطلب الأول: المخالفة بإبدال كلمة بأخرى، وفيه حديثان:

الحديث الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ & قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ ρ وَقَالَ: "اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْكِتَاب"[1].

اعتراض الإسماعيلي: أشار الإسماعيلي إلى إعلال لفظة: "الكتاب"، وأن المحفوظ في الحديث بلفظ: "الحكمة"، قال الحافظ ابن حجر: "ووقع في رواية مسدد "الحكمة" بدل "الكتاب"، وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء"[2]، وهذه إشارة منه إلى إعلال لفظ "الكتاب".

جواب الحافظ: قال: "كذا قال، وفيه نظر، لأن المصنف أخرجه أيضا من حديث وهيب عن خالد بلفظ "الكتاب" أيضا، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضا القرآن، فيكون بعضهم رواه بالمعنى، وللنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس ﷺ قال: "دعا لي رسول الله ρ أن أوتى الحكمة مرتين" [3]، فيحتمل تعدد الواقعة، فيكون المراد بالكتاب القرآن، وبالحكمة السنة، ويؤيده أن في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين، "اللهم فقهه في الدين"، لكن لم يقع عند مسلم[4] في الدين"[5].

وبمثل هذا أجاب العيني[6].

المناقشة: أخرج البخاري حديث عبد الله بن عباس & عن ثلاثة من شيوخه:

أبو معمر، ومسدد، وكلاهما عن عبد الوارث[7]، وموسى بن إسماعيل عن وهيب[8].

وكلاهما (عبد الوارث، ووهيب) عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس &.

قال أبو معمر، وموسى في حديثهما "علمه الكتاب"، وقال مسدد "علمه الحكمة".

وقد نص البخاري على الفرق بين ألفاظهم عند حديث مسدد، وبين الخلاف على عبد الوارث فيه، فهو منتبه لما وقع من الفرق بين ألفاظ الرواة، ولم يذكر ابن حجر إن كان للإسماعيلي تعليق على هذا الموضع المفصل.

والملاحظ في حكاية ابن حجر لكلام الإسماعيلي– ولم ينقله بلفظه – أن الإسماعيلي لم يقل إن المحفوظ في حديث خالد الحذاء هو لفظ "الحكمة"، فيفهم منه تخطئة من رواه بغير ذلك اللفظ، لكنه ذكر أن هذا هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء؛ فهذا مقتضاه فيما يظهر تخطئة البخاري نفسه في سرد الطرق التي فيها لفظ "الكتاب"، وهو أمر لا يمكن إثباته إلا بذكر أصحية من رواه عن أبي معمر، وهو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المعروف بالمقعد البصري، وعن موسى بن إسماعيل خلافًا لرواية البخاري عنهما.

---

[1] البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب قول النبي ρ اللهم علمه الكتاب، (1/ 26)، رقم (75).

[2] ابن حجر، فتح الباري، (1/ 170).

[3] النسائي، السنن الكبرى، كتاب المناقب، عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب حبر الأمة وعالمها وترجمان القرآن، (7/ 321)، رقم (8122)، والترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله ρ، باب مناقب عبد الله بن العباس τ، (6/ 148)، رقم (3823).

[4] البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، (1/ 41)، رقم (143)، ومسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عبدالله بن عباس τ، (7/ 158)، رقم (2477).

[5] ابن حجر، فتح الباري، (1/ 170).

[6] العيني، عمدة القاري، (2/ 67).

[7] البخاري، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر ابن عباس τ، (5/ 27)، رقم (3756).

[8] البخاري، الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، (9/ 91)، رقم (7270).

وقد أخرجه أحمد أيضا عن إسماعيل بن عُلية عن خالد الحذاء بلفظ "الكتاب"[1]، فهذه ثلاثة أنفس – وهيب، وعبد الوارث في أحد الطرق عنه، وابن عُلية – اتفقت على روايته عن خالد الحذاء بلفظ الكتاب.

وممن رواه بلفظ "علمه الحكمة"، عبد الوارث من رواية مسدد، وموسى بن عمران عنه[2]، وخالد بن عبد الله[3]، وعبد الوهاب الثقفي[4]، وعلي بن عاصم[5]، وهشيم بلفظ "دعا لي بالحكمة"[6].

فلم ينفرد أبو معمر عن عبد الوارث بهذه اللفظة، فقد شارك عبد الوارث اثنان من الثقات – وهيب وابن علية – في هذه اللفظة.

واحتمال ورود اللفظين كبير جدا، سيما وأن ابن عباس & قد صرح بوقوع الأمر مرتين كما تقدم.

الحديث الثاني: قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ & عَنِ الْمُتْعَةِ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ، قَالَ: وَكَأَنَّ نَاسًا كَرِهُوهَا، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَمُتْعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ & فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ρ.

قَالَ: وَقَالَ آدَمُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَغُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ: **عُمْرَةٌ** مُتَقَبَّلَةٌ، وَحَجٌّ مَبْرُورٌ"[7].

اعتراض الإسماعيلي: أعل الإسماعيلي لفظة "متعة متقبلة"، وأن المحفوظ فيها "عمرة متقبلة"، قال ابن حجر: "قال الإسماعيلي وغيره: تفرد النضر بقوله: متعة، ولا أعلم أحدا من أصحاب شعبة رواه عنه إلا قال عُمرة"[8]، وقال ابن الملقن: "قال الإسماعيلي: رواه علي بن أبي الجعد، ومعاذ بن معاذ، وأبو داود، ووهب بن جرير، وعبد الرحمن الرصاصي، وهاشم بن القاسم، وآدم، والأشيب، كل قال فيه: حج وعمرة..."[9].

جواب الحافظ: ذكر الحافظ عقب كلام الإسماعيلي كلام أبي نعيم، وهو موافق له، فقال: "وقال أبو نعيم: قال أصحاب شعبة كلهم "عُمرة"، إلا النضر، فقال: "متعة"، ثم ذكر بأن هذا المعنى أشار له البخاري في صحيحه، قال: "وقد أشار المصنف إلى هذا بما علقه بعد قوله، وقال آدم، ووهب بن جرير، وغندر، عن شعبة: عُمرة إلخ[10].

---

[1] أحمد، المسند، (2/ 793)، رقم (3444).

[2] النسائي، السنن الكبرى، كتاب المناقب، عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب حبر الأمة وعالمها وترجمان القرآن، (7/ 321)، رقم (8123)، وفيها: أخبرنا عمران بن موسى، حدثنا عبدالوارث...

[3] ابن حبان، الصحيح، كتاب إخباره ρ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم τ، ذكر دعاء المصطفى ρ لابن عباس بالحكمة، (15/ 530)، رقم (7054).

[4] الترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله ρ، باب مناقب عبد الله بن العباس &، (6/ 148)، رقم (3824).

[5] الطبراني، المعجم الكبير، باب العين، من اسمه عبد الله، أحاديث عبدالله بن العباس &، (10/ 238)، رقم (10588).

[6] أحمد، المسند، (2/ 473)، رقم (1865)، وأبو يعلى، المسند، أول مسند ابن عباس &، (4/ 360)، رقم (3477).

[7] البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج، (2/ 167)، رقم (1688).

[8] ابن حجر، فتح الباري، (3/ 535).

[9] ابن الملقن، التوضيح، (12/ 18 – 19).

[10] ابن حجر، فتح الباري، (3/ 535).

المناقشة: روى الحديث عن شعبة: آدم بن أبي إياس[1]، ومحمد بن جعفر[2]، وحجاج بن محمد[3]، وأبو داود الطيالسي[4]، ووهب بن جرير[5]، وعلي بن الجعد[6]، كلهم بلفظ: "عمرة متقبلة".

والنضر بن شُمَيل، أبو الحسن البصري (ت 203 هـ)، من الثقات الأثبات، متفق على توثيقه، وكان أروى الناس عن شعبة[7]، وذكره مسلم في أصحاب شعبة الغرباء الثقات، وعده في الطبقة الثانية[8]، ولكن الرواة الذين خالفوه فيهم من هو أوثق منه في شعبة، كغندر، محمد بن جعفر، وهو من أوثق تلاميذ شعبة، بل هو الحَكَم بينهم عند الاختلاف، قال ابن أبي حاتم: ثنا أحمد بن منصور المروزي: سمعت سلمة بن سليمان يقول: قال عبد الله بن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم، وذكر ابن خراش، عن الفلاس، قال: كان يحيى، وعبد الرحمن، ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة، رجعوا إلى كتاب غندر فحكم عليهم. وقال العجلي: غندر من أثبت الناس في حدث شعبة[9].

بل ذكر ابن عدي خمسة من تلاميذ شعبة هم أوثق أصحابه، فقال: "أصحاب شعبة معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم"[10]، وهؤلاء الخمسة اتفق ثلاثة منهم على الرواية بلفظ عمرة، وهم معاذ بن معاذ، وغندر، وأبو داود.

والنضر على توثيقه عدّ له العلماء أوهاما قليلة في حديث شعبة، ومنها ما أخرجه إسحاق بن راهويه عن النضر، حدثنا شعبة، حدثنا جبر بن حبيب، قال: سمعت أم كلثوم بنت علي تحدث عن عائشة ﵂، أن أبا بكر ﵁ دخل على رسول الله ρ ليكلمه في حاجة... "[11].

وخالف النضر عبد الصمد بن عبد الوارث[12]، ومحمد بن جعفر[13]، وآدم بن أبي إياس[14]، فقالوا عن جبر بن حبيب عن أم كلثوم بنت أبي بكر.

وتابع حماد بن سلمة شعبة في الرواية عن جبر، فقال: عن أم كلثوم بنت أبي بكر[15].

وخالفهم بقية بن الوليد عن شعبة، فقال في روايته نزلت على فاطمة بنت أبي بكر بالمدينة فحدثتني..."[16].

---

(1) البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب التمتع والإقران والإفراد، (2/ 143)، رقم (1567).
(2) أحمد، المسند، (2/ 535)، رقم (2192)، ومسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب جواز العمرة في أشهر الحج، (4/ 57)، رقم (1242)،
(3) أحمد، المسند، (2/ 535)، رقم (2192).
(4) الطيالسي، المسند، ما أسند عبد الله بن العباس ﵄، (4/ 467)، رقم (2872).
(5) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ما استيسر من الهدي، (5/ 24)، رقم (8982)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، كتاب مناسك الحج، باب ما كان النبي ρ به محرما في حجة الوداع، (2/ 142)، رقم (3664).
(6) الطبراني، المعجم الكبير، أحاديث عبدالله بن العباس ﵄، (12/ 228)، رقم (12962).
(7) المزي، تهذيب الكمال، (29/ 379).
(8) مسلم، رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم، (138).
(9) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (2/ 703).
(10) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (2/ 705).
(11) إسحاق بن راهويه، المسند، (2/ 44)، رقم (1164).
(12) أحمد، المسند، (11/ 6066)، رقم (25779).
(13) أحمد، المسند، (11/ 6065)، رقم (25778)، ومن طريقه: الحاكم، المستدرك، كتاب الدعاء والتهليل والتكبير والتسبيح والذكر، (1/ 521)، رقم (1920).
(14) الحاكم، المستدرك، كتاب الدعاء والتهليل والتكبير والتسبيح والذكر، (1/ 521)، رقم (1920).
(15) أحمد، المسند، (11/ 6034)، رقم (25659)، وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الدعاء، ما علمه النبي ρ عائشة أن تدعو به، (15/ 175)، رقم (29957)، وابن ماجه، أبواب الدعاء، باب الجوامع من الدعاء، (5/ 17)، رقم (3846).
(16) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ρ في أمره بالدعاء الجامع، (15/ 290)، رقم (6023).

قال الطحاوي: "فاختلف بقية والنضر على شعبة في المرأة التي هذا الحديث عنها، فقال بقية في حديثه هي فاطمة بنت أبي بكر، وقال النضر في حديثه: هي أم كلثوم بنت علي..."، ثم ذكر الحديث من طريق حماد بن سلمة وقال عقبه: "فقوي في القلوب أن الصواب فيما اختلف فيه النضر وبقية عن شعبة في اسم هذه المرأة أنها ابنة أبي بكر لا علي"[1].

فدل هذا على أن النضر إذا تفرد مع مخالفة لأصحابه فذلك مظنة لوهم النضر، ويكون صنيع البخاري بتعليق الحديث عن آدم، ووهب، وغندر، من قبيل إعلال لفظة "متعة" والله أعلم، فأخرج الحديث في بابه ونبه إلى محل الوهم فيه، وذلك لأنه أخرج الحديث قبل في باب (التمتع والإقران والإفراد) عن شيخه آدم بن أبي إياس ولم يذكر فيه اختلافا على شعبة؛ لأنها الرواية المحفوظة، ولكنه ذكر الاختلاف عند رواية النضر عن شعبة لينبه إلى محل الوهم فيه، قال القسطلاني: "وهذه فائدة إتيان المؤلف بهذا التعليق، فافهم"[2].

المطلب الثاني: المخالفة بإبدال جملة في الحديث أو تغيير سياقه، وفيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: قال البخاري: "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَيْفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ: أُتِيَ ابْنُ عُمَرَ & فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللهِ ρ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ &: فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ ρ قَدْ خَرَجَ، وَأَجِدُ بِلَالًا ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا، فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّبِيُّ ρ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكْعَتَيْنِ"[3].

اعتراض الإسماعيلي: قال ابن حجر: "وقد استشكل الإسماعيلي وغيره هذا، مع أن المشهور عن ابن عمر & من طريق نافع وغيره عنه، أنه قال: "ونسيت أن أسأله: كم صلى؟"، قال: فدل على أنه أخبره بالكيفية، وهي تعيين الموقف في الكعبة، ولم يخبره بالكمية، ونسي هو أن يسأله عنها"[4].

وهذا الذي استشكله الإسماعيلي، جزم القاضي عياض بأنه وهم من يحيى بن سعيد القطان[5].

جواب الحافظ: قال: "والجواب عن ذلك أن يقال: يحتمل أن ابن عمر & اعتمد في قوله في هذه الرواية "ركعتين" على القدر المتحقق له، وذلك أن بلالا ﷺ أثبت له أنه صلى، ولم يُنقل أن النبي ρ تنفل في النهار بأقل من ركعتين، فكانت الركعتان متحققا وقوعهما، لما عُرف بالاستقراء من عادته، فعلى هذا فقوله: "ركعتين"، من كلام ابن عمر &، لا من كلام بلال ﷺ، وقد وجدت ما يؤيد هذا، ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين، وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة، من طريق عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر &، في هذا الحديث: "فاستقبلني بلال ﷺ، فقلت: ما صنع رسول الله ρ هاهنا؟ فأشار بيده، أي: صلى ركعتين، بالسبابة والوسطى"[6]، فعلى هذا، فيحمل قوله: "نسيت أن أسأله: كم صلى"، على أنه لم يسأله لفظًا، ولم يجبه لفظًا، وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه، وأما قوله في الرواية الأخرى: "ونسيت أن أسأله كم صلى"، فيُحمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أم لا؟"[7].

المناقشة: حديث نافع عن ابن عمر &، أخرجه البخاري في أكثر من موضع، وذكر في بعض المواضع أنه نسي السؤال عن عدد الركعات، فقال: "قَالَ ابْنُ عُمَرَ &: فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى"[8]، وقال: "قال عبد الله ﷺ: فَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ

---

[1] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (15/ 292 – 293).
[2] القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (3/ 212).
[3] البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)، (1/ 88)، رقم (397).
[4] ابن حجر، فتح الباري، (1/ 500).
[5] ابن حجر، فتح الباري، (1/ 500 – 501)، والعيني، عمدة القاري، (4/ 133).
[6] الحديث أخرجه أحمد، المسند، (11/ 5772)، رقم (24552)، ولم يذكر في آخره السبابة والوسطى.
[7] ابن حجر، فتح الباري، (1/ 500).
[8] البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد، (1/ 101)، رقم (468).

صَلَّى مِنْ سَجْدَةٍ" [1]، وقال: "ونسيت أن أسأله كم صلى؟"[2]، وفي خارج الصحيح: "ثُمَّ لُمْتُ نَفْسِي أَلَا أَكُونَ سَأَلْتُهُ: كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللهِ ρ؟"[3].

وقد أجاب ابن حجر بأن ذكر الركعتين هو من قول ابن عمر ﵄، فإما أن يكون ابن عمر ﵄ ذكر ذلك لأنه أقل قدر كان يصليه النبي ρ في النهار بما عرف من عادته، وإما أن يكون ذكره للركعتين بما فهمه من إشارة بلال ﵁ بيده.

ولم يقبل ابن حجر قول من قال بأن ابن عمر ﵄ لقي بلالاً ﵁ بعد ذلك فتثبت منه، وقال: فيه نظر من وجهين:

أحدهما: أنه أُتي في السؤال بالفاء المعقبة في الروايتين معًا، فقال: "فأقبلت، فسألت"، وهذا دليل على وقوع السؤال في وقت واحد.

ثانيهما: أن راوي قول ابن عمر ﵄: "فنسيت"، هو: نافع مولاه، ويبعد مع طول ملازمته له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان، ولا يتعرض لحكاية الذكر أصلاً[4].

وقد رد العيني على استبعاد ابن حجر، فقال: في نظره نظر من وجوه:

الأول: أن القول بأن القصة لم تتعدد، دعوى بلا برهان، فما المانع من تعددها؟

الثاني: يجوز أن تكون الفاء هنا بمعنى ثم، كما في قوله تعالى: ﴿ئې ئى ئى ئى ی ی ی﴾[5] فإن الفاء في "فخلقنا المضغة" وفي "فكسونا" بمعنى ثم، لتراخي معطوفاتها، وتارة تكون بمعنى الواو، كما في قول الشاعر: "بين الدخول فحومل"[6]، وعلى التسليم بأنها للتعقيب، فهو في كل شيء بحسبه، كما يقال: تزوج فلان، فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كان مدة متطاولة.

الثالث: قوله "ويبعد مع طول ملازمته" إلى آخره غير بعيد، فإن الإنسان مأخوذ من النسيان.

قلت: وتعقب العيني له حظ من النظر، لكن يدفعه لوم ابن عمر ﵄ نفسه على ترك سؤال بلال ﵁ كما تقدم.

وأما قول عياض بأن يحيى القطان وهم في الحديث، فقد تعقبه ابن حجر والعيني بوجود المتابعات له، فانتفت علة الوهم منه:

فقد تابعه أبو نعيم، الفضل بن دُكين[7]، وأبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد[8]، وعبد الله بن نمير[9]، وعمر بن علي عند الإسماعيلي[10]، كلهم عن سيف بن سليمان.

---

[1] البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد والسير، (54/ 56)، رقم (2988).

[2] البخاري، الصحيح، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، (5/ 176)، رقم (4400).

[3] ابن ماجه، السنن، أبواب المناسك، باب دخول الكعبة، (4/ 250)، رقم (3063)، وابن حبان، الصحيح، تتمة كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة، ذكر البيان بأن عمر سمع استعمال المصطفى ρ ما وصفنا من بلال، (7/ 477)، رقم (3202).

[4] ابن حجر، فتح الباري، (1/ 500).

[5] المؤمنون: (14).

[6] القائل هو امرؤ القيس، والبيت هو: قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل.

والدخول: بفتح أوله، اسم واد من أودية العُلَيّة، بأرض اليمامة، وهي هضب أحمر له قمم عالية، تقع في بلاد المضجع قديما، شمالًا من هضب الدواسر، وحومل: جبل يقع غربًا من الدخول.

انظر: الحموي، معجم البلدان، (2/ 325، 445)، وسعد بن جنيدل، معجم الأماكن الواردة في المعلقات العشر، (197).

[7] البخاري، الصحيح، أبواب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، (2/ 56)، رقم (1167)، ولكنه لم يذكر الزيادة، وهي صلاته ρ ركعتين في الكعبة، والنسائي، السنن، كتاب مناسك الحج، باب موضع الصلاة في البيت، (1/ 576)، رقم (2908).

[8] ابن خزيمة، الصحيح، كتاب المناسك، باب ذكر الموضع الذي صلى فيه النبي ρ الركعتين بعد خروجه من الكعبة، (4/ 562)، رقم (3016).

[9] أحمد، المسند، (11/ 5769)، رقم (24538).

[10] ابن حجر، فتح الباري، (1/ 501).

ولم ينفرد به سيف أيضًا، فقد تابعه عليه خُصيف بن عبد الرحمن عن مجاهد[1].

ولم ينفرد به مجاهد عن ابن عمر &، فقد تابعه عليه عبد الله بن أبي مُليكة[2]، وعمرو بن دينار مختصرًا[3].

وذكر الحافظ ابن حجر عدة شواهد للحديث، تثبت صلاة ρ ركعتين في جوف الكعبة، كحديث عثمان بن طلحة ﷺ[4]، وحديث أبي هريرة ﷺ[5]، ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان [6]، ومن حديث شيبة بن عثمان ﷺ[7].

قال ابن حجر: "فالعجب من الإقدام على تغليط جبل من جبال الحفظ، بقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين، فقال بغير علم، ولو سكت لسلم" [8].

وقال العيني: "فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يقدم عياض على تغليط حافظ جهبذ من غير تأمل في بابه؟" [9].

وعليه، فالجمع بين المعنيين في حديث ابن عمر & ممكن، وقد تحصلّ مما مضى ثلاثة أوجه من وجوه الجمع، وهي:

الأول: أن يكون ابن عمر & فهم ذلك من إشارة بلال ﷺ، ولذا جاز نسبة القول له، ولكنه لام نفسه على عدم تثبته منه في ذلك، وهذا أقوى الوجوه لجمعه بين ألفاظ الحديث كلها.

الثاني: أن يكون ذكر الركعتين في الحديث من ابن عمر &، ويكون ذلك بما عُرف من عادة النبي ρ في صلاته نهارًا، وهذا الوجه مُعارض بتصريح ابن عمر & بكون القائل هو بلال ﷺ.

الثالث: تعدد القصة، فيكون ابن عمر & قد سأل بلالاً ﷺ بعد ذلك، وهذا أضعف الوجوه من حيث النظر، للوم ابن عمر & نفسه على ترك السؤال.

الحديث الثاني: قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ الْمُزَنِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ρ قَالَ: "لَا تَغْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ. قَالَ: الْأَعْرَابُ، وَتَقُولُ: هِيَ الْعِشَاءُ"[10].

اعتراض الإسماعيلي: أعلّ الإسماعيلي حديث النهي عن تسمية المغرب عشاء، ومال إلى أن الحديث في النهي عن تسمية العشاء عتمة، قال ابن حجر: "أورد الإسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه، واختلف عليه في لفظ المتن، فقال هارون الحمال عنه كرواية البخاري، قلت: وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده[11]، وأبو خيثمة، زهير بن حرب

---

(1) أحمد، المسند، (11/ 5769)، رقم (24536).

(2) أحمد، المسند، (11/ 5763)، رقم (24515)، و (11/ 5766)، رقم (24527)، و (11/ 5767)، رقم (24529)، والنسائي، السنن، كتاب مناسك الحج، باب موضع الصلاة في البيت، (1/ 576)، رقم (2907).

(3) أحمد، المسند، (11/ 5769)، رقم (24537).

(4) ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب المناسك، في الرجل يطوف بالبيت، من رخص له أن يصلي الركعتين في الكعبة، (8/ 602)، رقم (15251)، وأحمد، المسند، (6/ 3249)، رقم (15623)، و (6/ 3250)، رقم (15624)، ولفظ أحمد: "**أَنَّ النَّبِيَّ ρ دَخَلَ الْبَيْتَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وِجَاهَكَ حِينَ تَدْخُلُ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ**".

(5) البزار، البحر الزخار، (14/ 344)، رقم (8034)، وفيه: "ثم صلى ركعتين بين الأسطوانتين".

(6) أحمد، المسند، (6/ 3307)، رقم (15793)، وابن خزيمة، الصحيح، كتاب المناسك، باب التزام البيت عند الخروج من الكعبة، (4/ 563)، (3017)، وفيه كما في رواية أحمد: "فقلت لعمر: كيف صنع رسول الله ρ حين دخل الكعبة؟ قال: صلى ركعتين" وقال ابن حجر: "أخرجه الطبراني بإسناد صحيح"، الفتح، (1/ 501).

(7) الطبراني، المعجم الكبير، (7/ 297)، رقم (7190)، و (7/ 299)، رقم (7193)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة، (1/ 391)، رقم (2296)، وفيه: "لقد صلى ركعتين عند العمودين"، قال ابن حجر: "أخرجه الطبراني بإسناد جيد"، الفتح: (1/ 501).

(8) ابن حجر، فتح الباري، (1/ 501).

(9) العيني، عمدة القاري، (4/ 133).

(10) البخاري، الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب من كره أن يقال للمغرب العشاء، (1/ 117)، رقم (563).

(11) أحمد، المسند، (9/ 4753)، رقم (20883).

عند أبي نعيم في مستخرجه، وغير واحد عن عبد الصمد، وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن أبيه اهـ".

وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد: لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم، فإن الأعراب تسميها عتمة، قلت – ابن حجر –: وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي، عن أبي معمر شيخ البخاري فيه، أخرجه الطبراني عنه، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك.

وجنح الإسماعيلي إلى ترجيح رواية أبي مسعود لموافقته حديث ابن عمر &، يعني الذي رواه مسلم"[1].

جواب الحافظ: قال: "والذي يتبين لي أنهما حديثان أحدهما في المغرب، والآخر في العشاء، كانا جميعًا عند عبد الوارث بسند واحد، والله تعالى أعلم"[2].

المناقشة: الحديث الذي رجحه الإسماعيلي في النهي عن تسمية العشاء بالعتمة مروي عن أكثر من صحابي، كعبد الله بن عمر &[3]، وأبي هريرة ؓ[4]، وعبد الرحمن بن عوف ؓ[5].

وأما حديث تسمية المغرب بالعشاء فلم يُرو إلا عن عبد الله بن مغفل المزني τ، وعنه عبد الله بن بريدة، وعنه حسين المعلم، وعنه عبد الوارث، وعنه اثنان، هما:

أبو معمر، عبد الله بن عمرو، واختلف عليه، ففي رواية البخاري أنها في النهي عن تسمية المغرب عشاء، وفي رواية علي بن عبد العزيز البغوي في النهي عن تسمية العشاء عتمة.

وعبد الصمد، واختلف عليه أيضا، فقال أحمد[6]، وعبد الوارث[7]، وهارون الحمال، وزهير بن حرب، إنها في صلاة المغرب، وقال أبو مسعود الرازي، أحمد بن الفرات: "لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم، فإن الأعراب تسميها عتمة"[8].

قال البيهقي عقب حديث أبي مسعود – والذي هو من رواية الإسماعيلي – قال الشيخ أبو بكر الإسماعيلي: "حديث أبي مسعود يدل على أنه في صلاة عشاء الآخرة"، وقال: "إلا أن الذين رووه عن عبد الصمد على اللفظ الأول أكثر"[9].

ورجح ابن حجر أنهما حديثان، فالأول ينهى عن تسمية المغرب عشاءً، والآخر ينهى عن تسمية العشاء عتمة، وهو ما قاله الطيبي: "والمعنى لا تتعرضوا لما هو من عادتهم من تسميتهم المغرب بالعشاء، والعشاء بالعتمة"[10].

---

[1] ابن حجر، فتح الباري، (2/ 44).

[2] ابن حجر، فتح الباري، (2/ 44).

[3] أحمد، المسند، (3/ 1047)، رقم (4661)، ومسلم، الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الوضوء، باب وقت العشاء وتأخيرها، (2/ 118)، رقم (644)، وابن ماجه، السنن، أبوب مواقيت الصلاة، باب النهي أن يقال صلاة العتمة، (1/ 449)، رقم (704)، وأبو داود، السنن، كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، (4/ 453)، رقم (4984)، والنسائي، السنن، كتاب المواقيت، باب الكراهية في ذلك، (1/ 131)، رقم (540)، وغيرهم.

[4] أحمد، المسند، (2/ 2006، رقم، (9731)، (2/ 2020)، رقم (9790)، ابن ماجه، السنن، أبوب مواقيت الصلاة، باب النهي أن يقال صلاة العتمة، (1/ 450)، رقم (705).

[5] عبدالرزاق، المصنف، كتاب الصلاة، باب اسم العشاء الآخرة، (1/ 566)، رقم (2153)، وابن أبي شيبة، المصنف، أبواب صلاة التطوع، من كره أن يقول العتمة، (5/ 343)، رقم (8161)، والبزار، البحر الزخار، (3/ 264)، رقم (1055)، وأبو يعلى، المسند، (2/ 173)، رقم (868).

[6] أحمد، المسند، (9/ 4753)، (20883)، ومن طريقه البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب المواقيت، باب السنة في تسمية المغرب بصلاة المغرب دون العشاء، (1/ 372)، رقم (1767).

[7] ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصلاة، باب النهي عن تسمية صلاة المغرب عشاء إذ العامة أو كثير منهم يسمونها عشاء، (1/ 436)، رقم (341).

[8] البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب المواقيت، باب السنة في تسمية المغرب بصلاة المغرب دون العشاء، (1/ 372)، رقم (1768).

[9] البيهقي، السنن الكبرى، تقدم.

[10] الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، (3/ 899)، رقم (632).

والذي يظهر من الأحاديث بمجموعها أن تسمية المغرب بالعشاء كان معروفًا عند الأعراب، ولذلك ورد في أكثر من حديث تسمية صلاة العشاء بالعشاء الآخرة، للتفريق بينها وبين المغرب، ومنها حديث جابر τ: "كان رسول الله ρ يؤخر صلاة العشاء الآخرة"[1]، وحديث أبي هريرة τ: "أيما امرأة أصابت بخورًا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة[2].

وكذلك تسمية العشاء عتمة كان معلومًا عندهم، فعن ابن عمر & قال: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ ρ لَيْلَةً صَلَاةَ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ الْعَتَمَةَ..."[3].

فترجيح ابن حجر أنهما حديثان قوي ومتجه، والله أعلم.

الحديث الثالث: قال البخاري: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ & قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ، وَكَانَ يُسْلِفُنِي فِي تَمْرِي إِلَى الْجِدَادِ، وَكَانَتْ لِجَابِرٍ الْأَرْضُ الَّتِي بِطَرِيقِ رُومَةَ، فَجَلَسَتْ، فَخَلَا عَامًا، فَجَاءَنِي الْيَهُودِيُّ عِنْدَ الْجَدَادِ وَلَمْ أَجُدَّ مِنْهَا شَيْئًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَنْظِرُهُ إِلَى قَابِلٍ فَيَأْبَى، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ρ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: امْشُوا نَسْتَنْظِرْ لِجَابِرٍ مِنَ الْيَهُودِيِّ...[4].

اعتراض الإسماعيلي: أعل الإسماعيلي هذا الحديث لأن القصة معروفة في سائر روايات الحديث في دين على والد جابر τ لا جابر τ نفسه، قال ابن حجر: "وقد استشكل الإسماعيلي ذلك، وأشار إلى شذوذ هذه الرواية، فقال: هذه القصة يعني دعاء النبي ρ في النخل بالبركة، رواها الثقات المعروفون، فيما كان على والد جابر من الدين، وكذا قال ابن التين الذي في أكثر الأحاديث أن الدين كان على والد جابر، ثم قوى الإسماعيلي رأيه بكون الحديث مخالف لفقه البخاري نفسه، فقال: "والسلف إلى الجذاذ، مما لا يجيزه البخاري وغيره، وفي هذا الإسناد نظر"[5].

جواب الحافظ: قال ابن حجر: "قلت: ليس في الإسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين...، وأما ابن القطان فقال: لا يعرف حاله، وأما السلف إلى الجذاذ فيعارضه الأمر بالسلم إلى أجل معلوم، فيحمل على أنه وقع في الاقتصار على الجذاذ اختصارٌ، وأن الوقت كان في أصل العقد معينا، وأما الشذوذ الذي أشار إليه فيندفع بالتعدد، فإن في السياق اختلافًا ظاهرًا، فهو محمول على أنه ρ برّك في النخل المخلف عن والد جابر ﷺ حتى وفى ما كان على أبيه من التمر كما تقدم بيان طرقه واختلاف ألفاظه في علامات النبوة، ثم برّك أيضا في النخل المختص بجابر & فيما كان عليه هو من الدين، والله أعلم"[6].

المناقشة: أخرج البخاري حديث جابر من ثلاثة طرق عنه في ستة مواضع، اثنان منهم عن (الشعبي، ووهب بن كيسان) في قصة دين والد جابر τ، ووافقهم أبو المتوكل[7]، وعمار بن أبي عمار[8].

وتفرد إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي بقصة دين جابر، وليس لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث، وهو من أفراده، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وصحح حديثه في المستدرك، وقال ابن خلفون: ثقة مشهور، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله[9].

وكلام ابن خلفون فيه نظر، فكيف يكون ثقة مشهورا وهو من المقلين جدا في الرواية، فليس له في الكتب الستة سوى هذا الموضع عند البخاري، وموضعان عند النسائي، وموضع عند ابن ماجه فقط.

---

(1) مسلم، الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، (2/ 118، رقم (643).
(2) مسلم، الصحيح، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، (2/ 33)، رقم (444).
(3) البخاري، الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا، (1/ 117)، رقم (564).
(4) البخاري، الصحيح، كتاب الأطعمة، باب الرطب والتمر، (7/ 79)، رقم (5443).
(5) ابن حجر، فتح الباري، (9/ 657)، وابن الملقن، التوضيح، (26/ 218).
(6) ابن حجر، فتح الباري، (9/ 567).
(7) أحمد، المسند، (6/ 3164)، رقم (15236).
(8) أحمد، المسند، (6/ 3205)، رقم (15439)، والنسائي، السنن، كتاب الوصايا، باب قضاء الدين قبل الميراث، (1/ 722)، رقم (3641).
(9) ابن حبان الثقات، (6/ 6)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (1/ 240)، وابن حجر، تهذيب التهذيب، (1/ 74).

فمخالفة الثقات لإبراهيم المخزومي في سياق القصة تقتضي ترجيح روايتهم على روايته.

وقول الإسماعيلي بأن البخاري لا يجيز السلف إلى الجذاذ، واضح جدا من تبويب البخاري في كتاب السلم، قال: (باب السلم إلى أجل معلوم)، وكتاب السلم هو الموضع اللائق لكل النصوص المتعلقة بمسائل السلم، والتي يراها البخاري حجة في بابها، بغض النظر عن رجحان بعضها على بعض لأسباب خارجة عن صحتها في نفسها.

فإبعاد البخاري حديث إبراهيم عن كتاب السلم مع اشتماله على ما هو صريح في بابه، ووضعه في كتاب الأطعمة لأجل ما فيه من أكل الرطب، دليل على أن البخاري لا يرى أن عبارة: "وكان يسلفني في تمري إلى الجذاذ"، محفوظة، وهذه إشارة بديعة، لا تصدر إلا من مثل البخاري في براعته، وعليه فاستدلال من يقول بالسلم إلى الجذاذ بتصحيح البخاري هذا الحديث، وأنه مخرج في "الصحيح"، محل نظر كبير.

ولهذا ذهب الإسماعيلي – ومثله ابن التين – وغيرهما إلى شذوذ هذه الرواية لما فيها من جعل الدين لجابر وليس لوالده، قال المقريزي: قال أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف: في هذا الحديث إشكال في لفظه ومعناه، أما المعنى: فلأن جابرًا لم يداين أولئك اليهود، وإنما كان أبوه مات وترك الدين عليه، وهي قضية مشهورة"[1]، وذهب ابن حجر إلى تعدد القصة، وأنه لا مانع من وقوعها في دين جابر ودين أبيه.

ورغم تصحيح ابن حجر للحديث إلا أنه ذهب إلى أنه وقع في الاقتصار على الجذاذ اختصار، وأن الوقت كان في أصل العقد معينا، فاتفق ابن حجر مع الإسماعيلي على أن لفظ "السلم إلى الجذاذ" لا يصح، ولا يراد مدلوله، وأوَّلَهُ ابن حجر بأنه لفظ مختصر عن أصل كلام العقد، ولا يخفى على الحافظ ابن حجر أن الاختصار – لو كان هو الواقع هنا – هو أحد مداخل الخلل، وأسباب التعليل التي يعل بها النقاد أحيانا بعض المتون، وهو منتشر في كلامهم، فثبت الاتفاق بين المنكر والمؤول على أن هذا اللفظ غير موافق لواقع الحال، فهو خطأ.

وهذا هو المراد لمن تأمل إخراج البخاري الحديث في كتاب الأطعمة، فهو لا يرى أن جميع لفظه محفوظ، بل أراد أن يضرب بسهم واحد غرضين:

الأول: الاستفادة من اشتماله على أكل الرطب وحده، وقد بوب قبله على أكل القثاء بالرطب.

الثاني: الإشارة إلى ما وقع في رواية إبراهيم بن أبي ربيعة هذا من الأوهام في متنه.

وإبراهيم ليس هو بالمحل الذي يقبل منه تفرده، فإنه لم يوثق توثيقا يعتد به، وهو مُقل في الحديث.

المبحث الثاني: الإعلال بالزيادة في الحديث

الزيادة في متن الحديث من المسائل التي لها تعلق بعدة مباحث في علم الحديث ونقد الأخبار، كمبحث زيادة الثقة، ومبحث الشذوذ، والنكارة، وغيرها، ولذا فليس للزيادة في متن الحديث حكم مطرد عند العلماء، بل القرائن هي الفيصل في كل زيادة، وهي كذلك ليست مطردة عند العلماء، ولأجل هذا تباينت أنظار المحدثين والنقاد في الحكم على الزيادات في متون الأحاديث، وفي الجملة فالإعلال بالزيادة في متن الحديث من العلل التي يُعلّ بها النقاد الأحاديث، وقد أعلّ الإسماعيلي أربعة أحاديث في صحيح البخاري بالزيادة في متنها، إما بزيادة كلمة أو جملة في المتن.

المطلب الأول: زيادة لفظة في الحديث، وفيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ τ، عَنِ النَّبِيِّ ρ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ئي ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ

[1] المقريزي، إمتاع الأسماع، (5/ 200).

ئى الْآيَةَ[1]، فَجَاءَ الْأَشْعَثُ فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فِيَّ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، كَانَتْ لِي بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، فَقَالَ لِي: شُهُودَكَ، قُلْتُ: مَا لِي شُهُودٌ، قَالَ: فَيَمِينُهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذًا يَحْلِفَ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ ρ هَذَا الْحَدِيثَ، فَأَنْزَلَ اللهُ ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ"[2].

اعتراض الإسماعيلي: قال ابن حجر: "زعم الإسماعيلي أن أبا حمزة تفرد بذكر البئر عن الأعمش، قال: ولا أعلم فيمن رواه عن الأعمش إلا قال في أرض، قال: والأكثرون أولى بالحفظ من أبي حمزة"[3].

جواب الحافظ: قال ابن حجر: "ذكر البئر ثابت عند البخاري في غير رواية أبي حمزة"[4].

المناقشة: أخرج البخاري الحديث من طريق أبي معاوية[5]، عن الأعمش بدون ذكر البئر، وتابعه وكيع عند مسلم[6].

وأخرج البخاري الحديث عن أبي حمزة، وأبي عوانة[7]، وشعبة[8]، وابن حبان من طريق زيد بن أبي أنيسة[9]، كلهم عن الأعمش بذكر البئر، وبوب البخاري على طريق أبي حمزة بقوله: "باب الخصومة في البئر، والقضاء فيها".

وتابع الأعمش في الراوية عن أبي وائل بذكر البئر: منصور بن المعتمر[10]، وعاصم بن أبي النجود[11].

وأخرج البخاري أيضا من طريق سفيان، عن منصور والأعمش، عن أبي وائل.. الحديث، وفيه ذكر البئر[12].

فزعم الإسماعيلي بأن الرواة عن الأعمش كلهم لم يذكروا البئر، لا يُسلم له، بل عند البخاري ثلاثة رواة غير أبي حمزة ذكروا البئر، فضلا عن المتابعات للأعمش في ذلك.

قال ابن حجر: "ويجمع بأن المراد أرض البئر لا جميع الأرض التي هي أرض البئر، والبئر من جملتها"[13]. وقال ابن الملقن: "فيحتمل أن تكون الأرض فيها بئر، فيصح اللفظان في التأويلين على هذا المعنى"[14].

وبما سبق يتبين أن ذكر البئر لم يتفرد به أبو حمزة، بل إن روايته، مع رواية أبي عوانة قد فصلت الأمر، فجاء فيها: "كانت لي بئر في أرض ابن عم لي"، فتعد روايته حلا للإشكال بين الروايات التي اقتصرت على ذكر الأرض أو البئر، والله أعلم.

الحديث الثاني: قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ τ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ρ: "اكْتُبُوا لِي مَنْ تَلَفَّظَ بِالْإِسْلَامِ مِنَ النَّاسِ، فَكَتَبْنَا لَهُ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةِ رَجُلٍ، فَقُلْنَا: نَخَافُ وَنَحْنُ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا ابْتُلِينَا حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَحْدَهُ وَهُوَ خَائِفٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[15]، عَنِ الْأَعْمَشِ: فَوَجَدْنَاهُمْ خَمْسَمِائَةٍ.

---

[1] آل عمران: (77).

[2] البخاري، الصحيح، كتاب الشرب والمساقاة، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها، (3/ 110)، رقم (2356 – 2357).

[3] ابن حجر، فتح الباري، (5/ 33).

[4] ابن حجر، فتح الباري، (5/ 33).

[5] البخاري، الصحيح، كتاب الأشخاص والخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم فغي بعض، (3/ 121)، رقم (2416، 2417)، وكتاب الشهادات، باب سؤال الحاكم المدعي هل لك بينة قبل اليمين؟ (3/ 177)، رقم (2666، 2667).

[6] مسلم، الصحيح، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، (1/ 85)، رقم (138).

[7] البخاري، الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا، (6/ 34)، رقم (4549، 4550).

[8] البخاري، الصحيح، كتاب الأيمان والنذور، باب عهد الله عز وجل، (8/ 134)، رقم (6659).

[9] ابن حبان، الصحيح، كتاب الدعوى، ذكر الإخبار عن إيجاب غضب الله جل وعلا لمن أخذ مال أخيه المسلم باليمين الفاجرة، (11/ 478)، رقم (5084).

[10] البخاري، الصحيح، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن، (3/ 143)، رقم (2515، 2516)، مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، (1/ 86)، رقم (138).

[11] أحمد، المسند، (2/ 1010)، رقم (4481).

[12] البخاري، الصحيح، كتاب الأحكام، باب الحكم في البئر ونحوها، (9/ 72)، رقم (7183).

[13] ابن حجر، فتح الباري، (11/ 560).

[14] ابن الملقن، التوضيح، (15/ 329).

[15] محمد بن ميمون المروزي، أبو حمزة السكري، ثقة، ت 167 أو 168 هـ. ابن حجر، تقريب التهذيب، (901)، رقم (6388).

قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ[1]: مَا بَيْنَ سِتِّمِائَةٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ[2].

اعتراض الإسماعيلي: لم يصرح الإسماعيلي بإعلال الحديث، ولكنه ذكر متابعات لرواية أبي حمزة السكري المخالفة لرواية الثوري في العدد، وكأنه يشير إلى إعلال رواية الثوري، قال ابن حجر: ذكر الإسماعيلي "أن يحيى بن سعيد الأموي، وأبا بكر بن عياش، وافقا أبا حمزة في قوله "خمسمائة"، فتتعارض الأكثرية والأحفظية"[3].

جواب الحافظ: قال ابن حجر في معرض ترجيحه بين الروايات: "كأن رواية الثوري رجحت عند البخاري فلذلك اعتمدها، لكونه أحفظهم مطلقا، وزاد عليهم، وزيادة الثقة الحافظ مقدمة، وأبو معاوية، وإن كان أحفظ أصحاب الأعمش بخصوصه، ولذلك اقتصر مسلم على روايته، لكنه لم يجزم بالعدد، فقدم البخاري رواية الثوري لزيادتها بالنسبة لرواية الاثنين، ولجزمها بالنسبة لرواية أبي معاوية، وأما ما ذكره الإسماعيلي أن يحيى بن سعيد الأموي، وأبا بكر بن عياش، وافقا أبا حمزة في قوله خمسمائة فتتعارض الأكثرية والأحفظية، فلا يخفى بُعد ذلك الترجيح بالزيادة، وبهذا يظهر رجحان نظر البخاري على غيره"[4].

المناقشة: الحديث مداره على الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة τ، واختلف عليه:

فقال سفيان الثوري – كما تقدم عند البخاري – ألف وخمسمائة.

وقال أبو معاوية: ما بين الستمائة إلى السبعمائة[5].

وقال أبو حمزة السكري: خمسمائة[6]، وتابعه – كما قال الإسماعيلي –: يحيى بن سعيد الأموي[7]، وأبو بكر بن عياش[8]، ولم أقف على روايتهما.

ويشهد لرواية الثوري حديث البراء بن عازب &[9]، ومعقل بن يسار ﷺ[10]، وجابر بن عبد الله &[11]، في صلح الحديبية، وأنهم كانوا ألفًا وأربعمائة، وفي رواية أخرى عن جابر ﷺ: "كنا خمس عشرة مائة"[12]، وعن قتادة: "قلت لسعيد بن المسيب:

---

(1) محمد بن خازم الضرير الكوفي، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، ت 195هـ، تقريب التهذيب، (840)، رقم (5878).

(2) البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب كتابة الإمام الناس، (4/ 72)، رقم (3060).

(3) ابن حجر، فتح الباري، (6/ 178).

(4) ابن حجر، فتح الباري، (6/ 178).

(5) أحمد، المسند، (10/ 5526)، رقم (23731)، ومسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب جواز الاستسرار للخائف، (1/ 91)، رقم (149)، وابن ماجه، أبواب الفتن، باب الصبر على البلاء، (5/ 158)، رقم (4029)، والنسائي، السنن الكبرى، كتاب السير، إحصاء الإمام الناس، (8/ 143)، رقم (8824).

(6) أبو عوانة، المستخرج، كتاب الإيمان، باب بيان أن الساعة لا تقوم ما دام في الأرض من يوحد الله.، (1/ 559)، رقم (368).

(7) يحيى بن سعيد بن أبان الأموي، أبو أيوب الكوفي، لقبه الجمل، صدوق يغرب، قال أحمد: ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب، ت 194هـ، تهذيب الكمال، (31/ 318 – 322)، رقم (6831)، والتقريب، (1055)، رقم (7604).

(8) أبو بكر بن عياش بن سالم، الأسدي الكوفي المقرئ، الحناط، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، وكان محمد بن عبدالله بن نمير يضعفه في الأعمش وغيره، ت 194هـ، تهذيب الكمال، (33/ 129 – 135)، رقم (7252)، والتقريب، (1118)، رقم (8042).

(9) البخاري، الصحيح، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (193/4)، رقم (3577)، وكتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (5/ 122)، رقم (4150)، (4151).

(10) مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايع الإمام الجيش عند إرادة القتال، (6/ 26)، رقم (1858).

(11) البخاري، الصحيح، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (5/ 123)، رقم (4154)، ومسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، (6/ 25)، (1856).

(12) البخاري، الصحيح، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (4/ 193)، رقم (3576)، وكتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (5/ 122)، رقم (4152)، ومسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، (6/ 26)، رقم (1856).

بلغني أن جابر بن عبد الله كان يقول: كانوا أربع عشرة مائة، فقال لي سعيد: حدثني جابر: كانوا خمس عشرة مائة، الذين بايعوا النبي ρ يوم الحديبية"[1]، ولذا قال الداودي: "لعل هذا كان عام الحديبية، فإنهم خرجوا في ألف وأربعمائة، وقيل: ثلاثمائة"[2].

وأما رواية أبي معاوية، فهو من الثقات المقدمين في الأعمش، وكان شعبة يقول: هذا صاحب الأعمش فاعرفوه، وقال أحمد بن حنبل: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظا جيدا، وقال: يحيى بن معين: أبو معاوية، أثبت من جرير في الأعمش، وقيل له: أيهم أحب إليك في الأعمش، عيسى بن يونس، أو حفص بن غياث، أو أبو معاوية؟ قال: أبو معاوية[3].

وقول ابن حجر: "وأبو معاوية، وإن كان أحفظ أصحاب الأعمش بخصوصه" فيه نظر، إذ ليس يتقدم على سفيان الثوري، وممن قدم الثوري على أبي معاوية:

علي بن المديني: قال "أثبت الناس في الأعمش وأعلمهم به سفيان الثوري، وأروى الناس عنه أبو معاوية"[4].

يحيى بن معين: سُئل من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: "بعد سفيان، وشعبة، أبو معاوية الضرير"[5]، وقال ابن أبي خيثمة: "سمعت ابن معين يقول: لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري"[6].

عبد الرحمن بن مهدي: قال: "ما رأيت سفيان لشيء من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش"[7].

أحمد بن حنبل: سأل عبد الله بن أحمد أباه: "أيما أثبت في أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري أحبهم إلي، قلت له: ثم من؟ فقال: أبو معاوية، في الكثرة والعلم"[8]، وسأل أبو بكر الأعين، أحمد بن حنبل، فقال: "من أحب الناس إليك في حديث الأعمش؟ قال: سفيان، قلت: شعبة؟ قال: سفيان"[9]، وقال الخلال: "أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوري"[10].

أبو حاتم الرازي: قال" "أثبت الناس في الأعمش: الثوري، ثم أبو معاوية الضرير، ثم حفص بن غياث، وعبد الواحد بن زياد، وعبدة بن سليمان أحب إلي من أبي معاوية، – يعني في غير حديث الأعمش –"[11].

النسائي، ذكر أصحاب الأعمش وأنهم سبع طبقات: فذكر في الأولى الثوري، وفي الثالثة: أبو معاوية[12].

بل قد شهد بإمامة سفيان الثوري في حديث الأعمش قرينه أبو معاوية، قال: "كان سفيان يأتيني ههنا يذاكرني حديث الأعمش، فما رأيت أحدا أعلم بها منه"[13].

---

[1] البخاري، الصحيح، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (5/ 123)، (4153).

[2] ابن الملقن، التوضيح، (18/ 301).

[3] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (7/ 247 – 248)، رقم (1360).

[4] المقدمي، التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، (204)، رقم (1003).

[5] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (7/ 248)، رقم (1360).

[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (1/ 64)، (4/ 225)، رقم (972).

[7] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (1/ 63).

[8] أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله بن أحمد، (2/ 348)، رقم (2543).

[9] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (1/ 64)، (4/ 225)، رقم (972).

[10] ابن رجب، شرح علل الترمذي، (2/ 718).

[11] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (7/ 248)، رقم (1360).

[12] النسائي، الطبقات، (87).

[13] البغدادي، تاريخ بغداد، (10/ 237)، رقم (4716).

ولم أقف على من نص على تقديم أبي معاوية على الثوري في حديث الأعمش إلا ما قاله عبد الله بن محمد بن رزيق: "سُئل أحمد بن الحسن السكري الحافظ وأنا جالس: من أحب إليك في أصحاب الأعمش؟ قال: أبو معاوية أعرف به، وبعده الثوري، وبعده شعبة والباقون"[1].

فالبخاري رجح رواية الثوري من وجهين، لكونه أحفظهم مطلقا، وكونه أضبطهم في حديث الأعمش أيضًا، وعليه يحتمل أن تكون رواية أبي حمزة السكري ومن تابعه بالاقتصار على الخمسمائة، قد وقع فيها سقط، فسقطت الألْف وهمًا، ويقوي رواية الثوري أيضا أن الحديث فيه إعجاب الصحابة ψ بعددهم، حيث قالوا: "أتخاف علينا؟" وهذا يناسبه كثرة العدد لا قلته، وبهذا يترجح نظر البخاري على من خالفه.

وقد ذكر العلماء في توجيه الأحاديث أقوالا، منها:

تعدد الواقعة، قال الداودي: "لعلهم كتبوا مرات في مواطن"[2].

وقيل المراد بالألف وخمسمائة جميع من أسلم من الرجال والنساء والعبيد والصبيان، وتكون الستمائة إلى السبعمائة للرجال خاصة، والخمسمائة المقاتلة خاصة. قال ابن حجر: "وهو أحسن من الجمع الأول، وإن كان بعضهم أبطله بقوله في الرواية الأولى ألف وخمسمائة رجل، لإمكان أن يكون الراوي أراد بقوله رجل: نفس"[3].

ولكن الحديث فيه التصريح بكونهم رجالا، ولذا أبطل النووي هذا التوجيه، فقال: "هذا الجواب باطل برواية البخاري...، قال فيها: فكتبا له ألفا وخمسمائة رجل"[4].

وجمع بعضهم بأن المراد بالخمسمائة المقاتلة من أهل المدينة خاصة، وبما بين الستمائة إلى السبعمائة هم ومن ليس بمقاتل، وبالألف وخمسمائة هم ومن حولهم من أهل القرى والبوادي، قال النووي: "الصحيح إن شاء الله أن يقال: لعلهم أرادوا بقولهم ما بين الستمائة إلى السبعمائة رجال المدينة خاصة، وبقولهم: فكتبنا له ألفا وخمسمائة، هم مع المسلمين حولهم[5].

لكن يعكر على هذا كله اتحاد مخرج الحديث كما قال ابن حجر: "ويخدش في وجوه هذه الاحتمالات كلها، اتحاد مخرج الحديث ومداره على الأعمش بسنده، واختلاف أصحابه عليه في العدد المذكور، والله أعلم"[6].

الحديث الثالث: قال البخاري: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ τ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ρ: "كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ"[7].

اعتراض الإسماعيلي: قال ابن حجر: "اتفقت الروايات عن محمد بن فضيل على ثبوت وبحمده، إلا أن الإسماعيلي قال بعد أن أخرجه من رواية زهير بن حرب، وأحمد بن عبدة، وأبي بكر بن أبي شيبة، والحسين بن علي بن الأسود، عنه: لم يقل أكثرهم وبحمده"[8].

جواب الحافظ: قال ابن حجر: "قلت: وقد ثبت من رواية زهير بن حرب عند الشيخين، وعند مسلم عن بقية من سميت من شيوخه، والترمذي عن يوسف بن عيسى، والنسائي عن محمد بن آدم، وأحمد بن حرب، وابن ماجه عن علي بن محمد، وعلي بن

---

[1] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (3/ 138).
[2] ابن حجر، فتح الباري، (6/ 178).
[3] ابن حجر، فتح الباري، (6/ 179).
[4] النووي، المنهاج، (2/ 236).
[5] النووي، المنهاج، (2/ 236).
[6] ابن حجر، فتح الباري، (6/ 178 – 179).
[7] البخاري، الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾، (9/ 162)، رقم (7563).
[8] ابن حجر، فتح الباري، (13/ 541).

المنذر، وأبو عوانة عن محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، وابن حبان أيضا من رواية محمد بن عبد الله بن نمير، كلهم عن محمد بن فضيل، كأنها سقطت من رواية أبي بكر، وأحمد بن عبدة، والحسين"[1].

المناقشة: الحديث مداره على محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة البخلي عن أبي هريرة ﷺ، وعنه: زهير بن حرب[2]، وقتيبة بن سعيد[3]، وأحمد بن إشكاب[4]، ومحمد بن عبد الله بن نمير[5]، وأبو كريب[6]، وأحمد بن حنبل[7]، ويوسف بن عيسى[8]، ومحمد بن طريف البجلي[9]، ومحمد بن آدم[10]، وأحمد بن حرب[11]، وعلي بن المنذر[12]، وعلي بن محمد[13]، والعباس بن يزيد البحراني[14]، والحسين بن علي بن الأسود[15]، ومحمد بن يزيد[16]، وأبو بكر بن أبي شيبة[17]، كلهم بإثبات لفظ "وبحمده".

وبهذا يتبين أن صنيع البخاري صحيح، وموافق لما أخرجه سائر أصحاب التصانيف، فقد أثبت زيادة "وبحمده" ستة عشر راويًا عن محمد بن فضيل خلافا لما زعمه الإسماعيلي، بل إن ثلاثة من الرواة الأربعة الذين ذكر ابن حجر أن الإسماعيلي أخرج حديثهم، قد ورد الحديث عنهم بإثبات "وبحمده"، وهم: زهير بن حرب، وأبو بكر بن أبي شيبة، والحسين بن علي بن الأسود، ولم أقف على طريق أحمد بن عبدة، ولعله هو الذي تفرد بعدم ذكرها.

ولم ينبه الحافظ ابن حجر على ثبوت "وبحمده" في رواية ابن أبي شيبة، والحسين بن علي بن الأسود، بل قال كأنها سقطت من روايتهم، وقد تبين ثبوتها في حديثهم.

المطلب الثاني: زيادة جملة في الحديث، وفيه حديث واحد:

الحديث: قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ ρ سَرَقَةٌ مِنْ حَرِيرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَدَاوَلُونَهَا بَيْنَهُمْ وَيَعْجَبُونَ مِنْ حُسْنِهَا وَلِينِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ρ: أَتَعْجَبُونَ مِنْهَا قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْهَا.

---

[1] ابن حجر، فتح الباري، (13/ 541).

[2] البخاري، الصحيح، كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، (8/ 86)، رقم (6406)، ومسلم، الصحيح كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، (8/ 70)، رقم (2694).

[3] البخاري، الصحيح، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ أو سبح أو كبر، (8/ 139)، رقم (6682).

[4] البخاري، الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾، (9/ 162)، رقم (7563).

[5] مسلم، الصحيح كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، (8/ 70)، رقم (2694)، وابن حبان، الصحيح، كتاب الرقائق، باب الأذكار، ذكر التسبيح الذي يحبه الله جل وعلا، (3/ 112)، رقم (831).

[6] مسلم، الصحيح كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، (8/ 70)، رقم (2694)

[7] أحمد، المسند، (3/ 1514)، رقم (7288).

[8] الترمذي، الجامع، أبواب الدعوات عن رسول الله ρ، (5/ 457)، رقم (3467).

[9] مسلم، الصحيح كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، (8/ 70)، رقم (2694).

[10] النسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقل الميزان، (9/ 305)، رقم (10597).

[11] النسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقل الميزان، (9/ 305)، رقم (10597).

[12] النسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقل الميزان، (9/ 306)، رقم (10598).

[13] ابن ماجه، السنن، أبواب الأدب، باب فضل التسبيح، (4/ 714)، رقم (3806).

[14] ابن حبان، الصحيح، كتاب الرقائق، باب الأذكار، ذكر الأمر بتقريين التعظيم لله جل وعلا إلى التسبيح إذ هو مما يثقل الميزان في القيامة، (3/ 121)، رقم (841).

[15] أبو يعلى، المسند، (10/ 483)، رقم (6096).

[16] البزار، البحر الزخار، (17/ 165)، رقم (9783).

[17] ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الدعاء، في ثواب التسبيح، (15/ 217)، رقم (30026)، ومن طريقه: ابن ماجه، السنن، أبواب الأدب، باب فضل التسبيح، (4/ 714)، رقم (3806).

لَمْ يَقُلْ شُعْبَةُ وَإِسْرَائِيلُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ[1].

اعتراض الإسماعيلي: قال ابن حجر: "قوله في آخره لم يقل شعبة وإسرائيل عن أبي إسحاق: والذي نفسي بيده، يعني أنهما روياه عن أبي إسحاق، عن البراء، كما رواه أبو الأحوص، وأن أبا الأحوص انفرد عنهما بهذه الزيادة، وقد تقدم حديث شعبة في المناقب، وحديث إسرائيل في اللباس موصولا.

قال الإسماعيلي: وكذا رواه الحسين بن واقد، عن أبي إسحاق، وكذا قال أبو عاصم أحمد بن جوَّاس، بفتح الجيم وتشديد الواو ثم المهملة، عن أبي الأحوص، أخرجه الإسماعيلي من طريقه، وقال هو من المتخصصين بأبي الأحوص"[2].

قلت: فكأن الإسماعيلي يميل إلى شذوذ رواية أبي الأحوص التي صدر بها البخاري.

جواب الحافظ: قال: "شيخ البخاري الذي زادها عن أبي الأحوص هو محمد بن سلام، وقد وافقه هناد بن السري عن أبي الأحوص أخرجه ابن ماجه"[3].

المناقشة: الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، فلم يذكر "والذي نفسه بيده" عنه: سفيان الثوري[4]، وشعبة[5]، وإسرائيل[6]، والحسين بن واقد كما ذكر الإسماعيلي.

واختُلف على أبي الأحوص، فقال محمد بن سلام كما عند البخاري، وهناد بن السري[7] في حديثهما: "والذي نفسي بيده"، وخالفهم أحمد بن جواس كما قال الإسماعيلي[8].

ولحديث البراء بن عازب شاهد من حديث أنس τ، واختلف فيه أيضًا:

فلم يذكر الزيادة واقد بن عمرو بن سعد[9].

وذكرها عاصم بن عمر بن قتادة[10].

واختلف على علي بن زيد بن جدعان، فلم يذكرها عنه سفيان بن عيينة[11]، وذكرها حماد بن سلمة[12].

---

[1] البخاري، الصحيح، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ρ، (8/ 131)، رقم (6640).

[2] ابن حجر، فتح الباري، (11/ 529).

[3] ابن حجر، فتح الباري، (11/ 529).

[4] البخاري، الصحيح، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (4/ 118)، رقم (3249).

[5] البخاري، الصحيح، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ τ، (5/ 35)، رقم (3802)، ومسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل سعد بن معاذ τ، (7/ 150)، رقم (2468).

[6] البخاري، الصحيح، كتاب اللباس، باب مس الحرير من غير لبس، (7/ 150)، (5836).

[7] ابن ماجه، السنن، أبواب السنة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ρ، فضل سعد بن معاذ، (1/ 108)، رقم (157).

[8] الإسماعيلي.

[9] ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الفضائل، ما ذكر في سيعد بن معاذ، (17/ 242)، رقم (32985)، وأحمد، المسند، (5/ 2576)، رقم (12407)، والترمذي، أبواب اللباس عن رسول الله ρ، (3/ 338)، رقم (1723)، والنسائي، السنن، كتاب الزينة، باب لبس الديباج المنسوج بالذهب، (1/ 1015)، رقم (5317)، وابن حبان، الصحيح، كتاب إخباره ρ عن مناقب الصحابة...، ذكر البيان بأن ذلك الثوب الذي لبسه المصطفى ρ كان منسوجا بالذهب، (15/ 509)، رقم (7037).

[10] أحمد، المسند، (6/ 2856)، رقم (13696)، والبزار، البحر الزخار، (12/ 355)، رقم (6255).

[11] الحميدي، المسند، (2/ 311)، رقم (1237)، وأحمد، المسند، (5/ 1550) رقم (12276).

[12] الطيالسي، المسند، (3/ 536)، رقم (2169)، وأحمد، المسند، (5/ 2833)، رقم (13604).

واختلف على قتادة أيضا: فقال شيبان بن عبد الرحمن[1]، وعمر بن عامر[2]، في روايتهما عنه: "والذي نفس محمد بيده"، ولم يذكرها شعبة[3]، واختلف على سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، فذكر الزيادة عنه: روح بن عبادة[4]، وعبد الوهاب بن عطاء[5]، واختلف على محمد بن سواء عنه، فذكرها محمد بن عبد الرحمن العلاف[6]، ولم يذكرها محمد بن ثعلبة بن سواء[7].

وبهذا يظهر أن الرواة قد اختلفوا في ذكر جملة القسم في الحديث، ولكن ورودها في عدد من الطرق يقوي أنها من أصل الحديث، فيكون بعضهم قصّر في ذكرها، سيما وأنها جملة غير مؤثرة في سياق الحديث إطلاقًا، وتكون الجملة من قبيل زيادة الثقات.

وأما إن قصد الإسماعيلي عدم صحتها في حديث أبي الأحوص بخصوصه، فلا وجه لذلك مع رواية ثقتين لها عن أبي الأحوص، وهما: محمد بن سلام البيكندي، وهناد بن السري

الخاتمة

وفي ختام البحث هذا تلخيص لأهم النتائج التي توصل لها الباحث مع أهم التوصيات:

أولا: النتائج

1. عناية الإسماعيلي بعلم الحديث ونقد الروايات، وعلو كعبه فيه، فقد جاء بتعقبات على صحيح البخاري لم يسبق إليها.
2. توصل البحث إلى أن جُل الأحاديث التي انتقدها الإسماعيلي بالاختلاف في متنها فيها نوع تفصيل، فهي قائمة على احتمال الأمرين، والقرائن ليست قاطعة بوجود علة في المتن، بل القرائن مرجحة لصنيع البخاري وتصحيحه.
3. يحُمل الاختلاف في متون الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه على تعدد الواقعة، أو كونهما حديثين لا حديثًا واحدًا، أو كون الزيادة من قبيل زيادة الثقات، وليس هذا من باب الاعتذار للبخاري، بل القرائن دالة على ذلك.
4. أشار البخاري إلى إعلال بعض الألفاظ التي تعقبها الإسماعيلي، ويفهم هذا من صنيع البخاري وطريقة إخراجه للحديث، ولعل إشارات البخاري خفيت على الإسماعيلي فتعقبه في تلك الألفاظ، فهما متفقان في وجود علة في الحديث.
5. دقة الصنعة الحديثية عند البخاري، فقد توصلت الدراسة إلى صواب رأيه في بعض الأحاديث، وأما الأحاديث المحتملة للوجهين فالقرائن تقوي ما ذهب إليه البخاري أيضًا.
6. أجاب الحافظ ابن حجر على تعقبات الإسماعيلي المتعلقة بالاختلاف في المتن، ويدل هذا على سعة اطلاعه على الروايات، وإلمامه بعلم العلل، ويظهر بذلك الجهد العظيم الذي بذله في خدمة صحيح الإمام البخاري.
7. موضوعية المحدثين في تعاملهم مع المرويات، وعدم ترددهم في مناقشة أعظم كتب الحديث رتبة، وأتقنها صنعة، وظهر ذلك من تعقبات الإسماعيلي، وتأييد بعض العلماء الأكابر رأيه.

---

[1] البخاري، الصحيح، كتاب الهبة وفضلها، باب قبول الهدية من المشركين، (3/ 163)، رقم (2615)، وكتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (4/ 118)، رقم (3248)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل سعد بن معاذ τ، (7/ 151)، رقم (2469).

[2] البزار، البحر الزخار، (13/ 452)، رقم (7223)، والنسائي، السنن الكبرى، كتاب الزينة، لبس السندس، (8/ 408)، رقم (9541).

[3] الطيالسي، المسند، (3/ 488)، رقم (2102)، ومن طريقه: أحمد، المسند، (5/ 2788)، رقم (13390).

[4] أحمد، المسند، (5/ 2781)، رقم (13350).

[5] البيهقي، السنن الكبرى، كتاب صلاة الخوف، باب ما ورد في الأقبية المزررة بالذهب، (3/ 274)، رقم (6189).

[6] الطحاوي، شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب لبس الحرير، (4/ 247)، رقم (6679).

[7] ابن حبان، الصحيح، كتاب إخباره ρ عن مناقب الصحابة ...، ذكر البيان بأن لبس المصطفى ρ الجبة المنسوجة بالذهب كان ذلك قبل تحريم الله جل وعلا لبسها على الرجال من أمته، (15/ 511)، رقم (7038).

ثانيًا: التوصيات:

1. يوصي الباحث طلبة العلم، والمتخصصين في علوم الحديث بالعناية بجهود الإمام الإسماعيلي في علم الحديث، والمتعلقة بصحيح البخاري على وجه الخصوص، فإنها من إمام مبرز في هذا الشأن.
2. دراسة تعقبات الإسماعيلي على صحيح البخاري، والمتعلقة بالمتون والأسانيد والتراجم، ففيها جمّ عظيم من الفوائد.

هذا، والله أسال القبول في هذا العمل، وأن ينفع به، وأن يغفر لي الزلل، إنه أكرم الأكرمين، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

ابن أبي شيبة، أبو بكر، (2006م)، ***المصنف***، (ط1)، جدة: دار القبلة، دمشق: مؤسسة علوم القرآن.

ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني الجزري، (1997م)، ***الكامل في التاريخ***، (ط1)، تحقيق: عمر تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الملقن، عمر بن علي، (2008م)، ***التوضيح لشرح الجامع الصحيح***، (ط1)، قطر: وزارة الأوقاف.

ابن حبان، محمد بن حبان البستي الدارمي، (1973م)، ***الثقات***، (ط1)، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، محمد بن حبان البستي، (1993م)، ***صحيح ابن حبان***، (ط2)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (1326هـ)، ***تهذيب التهذيب***، (ط1)، الهند: دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (د. ت)، ***تقريب التهذيب***، (د. ط)، تحقيق: أبو الأشبال أحمد شاغف، الرياض: دار العاصمة.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (د. ت)، ***فتح الباري شرح صحيح البخاري***، (ط1)، تحقيق: محمد عبد الباقي وآخرون، القاهرة: المكتبة السلفية.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، (2009م)، ***صحيح ابن خزيمة***، (ط1)، الرياض: دار الميمان.

ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم المروزي، (1437هـ)، ***المسند***، (ط1)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة: دار التأصيل.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، الحنبلي، (1987م)، ***شرح علل الترمذي***، (ط1)، تحقيق: همام سعيد، الأردن: مكتبة المنار.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، (2009م)، ***سنن ابن ماجه***، (ط1)، بيروت: دار الرسالة العالمية.

الإسفراييني، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، (2014م)، ***المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم***، (ط1)، السعودية: الجامعة الإسلامية.

الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم، (1990م)، ***المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي***، (ط1)، تحقيق: زياد منصور، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، ***صحيح البخاري***، (ط1)، بيروت: دار طوق النجاة.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، (2009م)، ***البحر الزخار***، (ط1)، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، وبيروت: مؤسسة علوم القرآن.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، (1355هـ)، ***السنن الكبرى***، (ط1)، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

الترمذي، محمد بن عيسى، (1998م)، ***جامع الترمذي***، (د. ط)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري، (د. ت)، ***المستدرك على الصحيحين***، (د. ط)، بيروت: دار المعرفة.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، (1995م)، ***معجم البلدان***، (ط2)، بيروت: دار صادر.

الحميدي، عبد الله بن الزبير، (2002م)، ***المسند***، (ط2)، دمشق: دار المأمون، الرياض: دار المغني.

حنبل، أحمد بن محمد، (2010م)، ***المسند***، (ط1)، جمعية المكنز، دار المنهاج.

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، (2002م)، ***تاريخ بغداد***، (ط1)، تحقيق: بشار عواد، بيروت: دار الغرب.

الذهبي، محمد بن أحمد، (1985م)، ***سير أعلام النبلاء***، (ط3)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم، (1952م)، ***الجرح والتعديل***، (ط1)، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، (د. ت)، ***سنن أبي داود***، (د. ط)، بيروت: دار الكتاب العربي.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد، (1962م)، ***الأنساب***، (ط1)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وآخرون، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

السهمي، حمزة بن يوسف بن إبراهيم، (1950م)، ***تاريخ جرجان***، (ط1)، حيدر أباد: مكتبة المعارف العثمانية.

الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، (1970م)، ***طبقات الفقهاء***، (ط1)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الرائد العربي.

الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، (1983م)، ***المصنف***، (ط2)، بيروت: المكتب الإسلامي.

الطبراني، سليمان بن أحمد، (د. ت)، ***المعجم الكبير***، (د. ط)، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1994م)، ***شرح مشكل الآثار***، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1994م)، ***شرح معاني الآثار***، (ط1)، بيروت: عالم الكتب.

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود، (1999م)، ***مسند أبي داود الطيالسي***، (ط1)، مصر: دار هجر.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (د. ت) ***عمدة القاري شرح صحيح البخاري***، (د. ط)، بيروت: دار إحياء التراث.

القسطلاني، شهاب الدين، أحمد بن محمد المصري، (1323هـ)، ***إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري***، (ط7)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

القشيري، مسلم بن الحجاج النيسابوري، (1399هـ)، ***رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم***، تحقيق: سكينة الشهابي، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد 54، دمشق.

المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، (1992م) ***تهذيب الكمال في أسماء الرجال***، (ط1)، تحقيق: بشار عواد، بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، (1334هـ)، ***صحيح مسلم***، (د. ط) بيروت: دار الجيل.

مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليج، (2001م)، ***إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال***، (ط1)، تحقيق: عادل محمد، القاهرة: دار الفاروق.

المقدمي، عبد الله بن محمد القاضي، (1994)، ***التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم***، (ط1)، تحقيق: محمد اللحيدان، باكستان: دار الكتاب والسنة.

المقريزي، أحمد بن علي العبيدي، (1999م)، ***إمتاع الأسماع بما للنبي ρ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع***، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي، (1990م)، ***المسند***، (ط1)، دمشق: دار المأمون.

النسائي، أحمد بن شعيب الخراساني، (1987م)، ***الطبقات***، (ط1)، تحقيق: مشهور حسن وعبد الكريم الوريكات، الأردن: مكتبة المنار.

النسائي، أحمد بن شعيب، (2001)، ***السنن الكبرى***، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب، (2007م)، ***المجتبى***، (ط1)، بيروت: دار المعرفة.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، (1392هـ)، ***المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج***، (ط2)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية والمرومنة:

Ibn Abī Shaybah, Abū Bakr, (2006AD), ***al-muṣannaf***, (IN Arabic), 1st edition, Jiddah: Dār al-Qiblah, Dimashq: Mu'assasat 'ulūm al-Qur'ān.

Ibn al-Athīr, 'Alī ibn Muḥammad al-Shaybānī al-Jazarī, (1997AD), ***al-kāmil fī al-tārīkh***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq : 'Umar Tadmurī, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-'Arabī.

Ibn al-Mulaqqin, 'Umar ibn 'Alī, (2008AD), ***al-Tawḍīḥ li-sharḥ al-Jāmi' al-ṣaḥīḥ***, (IN Arabic), 1st edition, Qaṭar: Wizārat al-Awqāf.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān al-Bustī al-Dārimī, (1973AD), ***al-thiqāt***, (IN Arabic), 1st edition, ḥyd Abād: Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmānīyah.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān al-Bustī, (1993AD), ***Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān***, (IN Arabic), 2nd edition, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah.

Ibn Ḥajar al-'Asqalānī, Aḥmad ibn ***'Alī, Taqrīb al-Tahdhīb***, (IN Arabic), taḥqīq: Abū al-Ashbāl Aḥmad Shāghif, al-Riyāḍ : Dār al-'Āṣimah.

Ibn Ḥajar al-'Asqalānī, Aḥmad ibn 'Alī, (1326AH), ***Tahdhīb al-Tahdhīb***, (IN Arabic), 1st edition, al-Hind: Dā'irat al-Ma'ārif al-niẓāmīyah.

Ibn Ḥajar al-'Asqalānī, Aḥmad ibn ***'Alī, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī,*** (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq : Muḥammad 'Abd al-Bāqī, al-Qāhirah: al-Maktabah al-Salafīyah.

Ibn Khuzaymah, Abū Bakr Muḥammad ibn Isḥāq, (2009AD), ***Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah***, (IN Arabic), 1st edition, al-Riyāḍ: Dār al-Maymān.

Ibn Rāhwayh, Isḥāq ibn Ibrāhīm al-Marwazī, (1437AH), ***al-Musnad***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq : Markaz al-Buḥūth bi-Dār al-ta'ṣīl, al-Qāhirah: Dār al-ta'ṣīl.

Ibn Rajab, Zayn al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad, al-Ḥanbalī, (1987AD), ***sharḥ 'Ilal al-Tirmidhī,*** (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq : Hammām Sa'īd, al-Urdun: Maktabat al-Manār.

Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī, (2009AD), ***Sunan Ibn Mājah***, (IN Arabic), 1st edition, Dār al-Risālah al-'Ālamīyah.

al-Isfarāyīnī, Abū 'Awānah Ya'qūb ibn Isḥāq, (2014AD), ***al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhrij 'alá Ṣaḥīḥ Muslim***, (IN Arabic), 1st edition, al-Sa'ūdīyah : al-Jāmi'ah al-Islāmīyah.

al-Ismā'īlī, Aḥmad ibn Ibrāhīm, (1990AD), ***al-Mu'jam fī asāmī shuyūkh Abī Bakr al-Ismā'īlī***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq: Ziyād Manṣūr, al-Madīnah al-Munawwarah: Maktabat al-'Ulūm wa-al-Ḥikam.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl, (1422AH), ***Ṣaḥīḥ al-Bukhārī***, (IN Arabic), 1st edition, Bayrūt: Dār Ṭawq al-najāh.

al-Bazzār, Abū Bakr Aḥmad ibn 'Amr, (2009AD), ***al-Baḥr al-zakhkhār***, (IN Arabic), 1st edition, al-Madīnah al-Munawwarah: Maktabat al-'Ulūm wa-al-Ḥikam, wa-Bayrūt: Mu'assasat 'ulūm al-Qur'ān.

al-Bayhaqī, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn, (1355AH), ***al-sunan al-Kubrá***, (IN Arabic), 1st edition, Ḥaydar Abād: Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmānīyah.

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn 'Īsá, (1998AD***), Jāmi' al-Tirmidhī***, (IN Arabic), Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī.

al-Ḥākim, Abū 'Abd Allāh al-Nīsābūrī, ***al-Mustadrak 'alá al-ṣaḥīḥayn***, (IN Arabic), Bayrūt: Dār al-Ma'rifah.

al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ʻAbd Allāh al-Rūmī, (1995AD), ***Muʻjam al-buldān***, (IN Arabic), 2nd edition, Bayrūt : Dār Ṣādir.

al-Ḥumaydī, ʻAbd Allāh ibn al-Zubayr, (2002AD), ***al-Musnad,*** (IN Arabic), 2nd edition, Dimashq : Dār al-Maʼmūn, al-Riyāḍ : Dār al-Mughnī.

Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad, (2010AD), ***al-Musnad,*** (IN Arabic), 1st edition, Jamʻīyat al-Maknaz, Dār al-Minhāj.

al-Khaṭīb, Abū Bakr Aḥmad ibn ʻAlī al-Baghdādī, (2002AD), ***Tārīkh Baghdād***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq : Bashshār ʻAwwād, Bayrūt : Dār al-Gharb.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, (1985AD), ***Siyar Aʻlām al-nubalāʼ***, (IN Arabic), 3rd edition, taḥqīq : Shuʻayb al-Arnāʼūṭ Bayrūt: Muʼassasat al-Risālah.

al-Rāzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs, Ibn Abī Ḥātim, (1952AD), ***al-jarḥ wa-al-taʻdīl***, (IN Arabic), 1st edition, ḥyd Abād : Dāʼirat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah.

al-Sijistānī, Abū Dāwūd Sulaymān ibn al-Ashʻath, ***Sunan Abī Dāwūd***, (IN Arabic), Bayrūt: Dār al-Kitāb al-ʻArabī.

al-Samʻānī, ʻAbd al-Karīm ibn Muḥammad, (1962AD), ***al-ansāb***, (IN Arabic) ,1st edition, taḥqīq : ʻAbd al-Raḥmān al-Muʻallimī, Ḥaydar Abād: Dāʼirat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah.

Al-Shmy, Ḥamzah ibn Yūsuf ibn Ibrāhīm, (1950AD), ***Tārīkh Jurjān***, (IN Arabic), 1st edition, Ḥaydar Abād: Maktabat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah.

al-Shīrāzī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn ʻAlī, (1970AD), ***Ṭabaqāt al-fuqahāʼ***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq: Iḥsān ʻAbbās, Bayrūt: Dār al-Rāʼid al-ʻArabī.

al-Ṣanʻānī, ʻAbd al-Razzāq ibn Hammām, (1983AD), ***al-muṣannaf***, (IN Arabic), (2nd edition, Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī.

al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad, ***al-Muʻjam al-kabīr***, (IN Arabic), al-Qāhirah: Maktabat Ibn Taymīyah.

al-Ṭaḥāwī, Abū Jaʻfar Aḥmad ibn Muḥammad, (1994AD), ***sharḥ mushkil al-Āthār***, (IN Arabic), 1st edition, Bayrūt: Muʼassasat al-Risālah.

al-Ṭaḥāwī, Abū Jaʻfar Aḥmad ibn Muḥammad, (1994AD), ***sharḥ maʻānī al-Āthār***, (IN Arabic), 1st edition, Bayrūt: ʻĀlam al-Kutub.

al-Ṭayālisī, Abū Dāwūd Sulaymān ibn Dāwūd ibn al-Jārūd, (1999AD), ***Musnad Abī Dāwūd al-Ṭayālisī***, (IN Arabic), 1st edition, Miṣr: Dār Hajar.

al-ʻAynī, Badr al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad, ***ʻUmdat al-Qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī***, (IN Arabic), Bayrūt: Dār Iḥyāʼ al-Turāth.

al-Qasṭallānī, Shihāb al-Dīn, Aḥmad ibn Muḥammad al-Miṣrī, (1323H), ***Irshād al-sārī li-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī***, (IN Arabic), 7th edithion, Miṣr : al-Maṭbaʻah al-Kubrá al-Amīrīyah.

al-Qushayrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī, (1399AH), ***rijāl ʻUrwah ibn al-Zubayr wa-Jamāʻat min al-tābiʻīn wa-ghayrihim***, (IN Arabic), taḥqīq: Sakīnah al-Shihābī, baḥth manshūr bi-majallat Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah, al-ʻadad 54, Dimashq.

al-Mizzī, Abū al-Ḥajjāj Yūsuf ibn ʻAbd al-Raḥmān, (1992AD) ***Tahdhīb al-kamāl fī Asmāʼ al-rijāl***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq : Bashshār ʻAwwād, Bayrūt: Muʼassasat al-Risālah.

Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī, (1334AH), ***Ṣaḥīḥ Muslim***, (IN Arabic), Bayrūt: Dār al-Jīl.

Mughalṭāy, ʻAlāʼ al-Dīn Mughalṭāy ibn Qalīj, (2001AD), ***Ikmāl Tahdhīb al-kamāl fī Asmāʼ al-rijāl***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq: ʻĀdil Muḥammad, al-Qāhirah: Dār al-Fārūq.

al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʻAlī al-ʻUbaydī, (1999AD***), Imtāʻ al-asmāʻ bi-mā lil-Nabī min al-aḥwāl wa-al-amwāl wa-al-ḥafadah wa-al-matāʻ***, (IN Arabic), 1st edition, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

al-Muqaddamī, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad al-Qāḍī, (1994AD), ***al-tārīkh wa-asmāʼ al-muḥaddithīn wa-kunāhum***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq: Muḥammad al-Laḥīdān, Bākistān : Dār al-Kitāb wa-al-sunnah.

al-Mawṣilī, Abū Ya'lá Aḥmad ibn 'Alī, (1990AD), ***al-Musnad***, (IN Arabic), 1st edition, Dimashq: Dār al-Ma'mūn.

al-nisā'ī, Aḥmad ibn Shu'ayb, (2001AD), ***al-sunan al-Kubrá***, (IN Arabic), 1st edition, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah.

al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shu'ayb al-Khurāsānī, (1987AD), ***al-Ṭabaqāt***, (IN Arabic), 1st edition, taḥqīq: Mashhūr Ḥasan wa-'Abd al-Karīm al-Warīkāt, al-Urdun : Maktabat al-Manār.

al-nisā'ī, Aḥmad ibn Shu'ayb, (2007AD), ***al-Mujtabá***, (IN Arabic), 1st edition, Bayrūt: Dār al-Ma'rifah.

al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf, (1392AH), ***al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj***, (IN Arabic), 2nd edition, Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.